فشل الليبرالية الديموقراطية في بلادنا

● الاتجاه الليبرالى الديموقراطى يسود ديارنا :

كان الاستعمار الغربى يسيطر على البلاد الإسلامية ، وكان بالطبع هو الذى يختار حكامها أو يوجههم ، ويدير دفة الأمور على ما يريد ، مباشرة أو من وراء ستار .

ولهذا سار الحكم فى هذه البلاد فى الاتجاه الليبرالى الديموقراطى الرأسمالى الغربى ، الذى يؤيده الاستعمار المتسلط . كما تؤيده جمهرة المثقفين الذين تعلّموا على يديه ، والذين رأوا أن هذا النظام الجديد يحمل معانى التقدم والحرية والتطور والتجدّد ، ويقاوم الجهل والجمود ، والتخلف والاستبداد ، الذى اتسمت به عصور الانحطاط السابقة .

ولم يُتح لهم من العلم النافع ما يعرفون به حقيقة دينهم « الإسلام » الذى يؤمنون به اعتقاداً ، ويجهلونه شريعة ونظاماً ، وفلسفة وحضارة . كما لم يكن لديهم من دوافع الرغبة فى معرفته ما يجعلهم يطلبون العلم به عند أهله العارفين به ، وقليل ما هم . فإن الولع بتقليد الغرب المتفوق الغالب ، سدّ عليهم كل منافذ المعرفة أو الرغبة فيها ، شأن المغلوب مع الغالب ، والضعيف مع القوى ، كما قال حكيم المؤرخين ابن خلدون .

وكانت هذه الفئات التى تخرّجت على أيدى الثقافة الغربية هى أعمدة الحكم الليبرالى وأسناده ، وأنصار نظامه ودعاته .

ومعظم هؤلاء من أبناء الطبقات الأرستقراطية ، والأسر الغنية التى كان باستطاعتها أن تنفق على أبنائها ليتعلموا فى الداخل ، أو يُبعثوا إلى الخارج .

لقد فرض الاستعمار النظام الليبرالى الديمقراطى العلمانى - من فوق - بحكم سلطانه ، ولم يكن للشعب فى ذلك اختيار ولا مدخل .

ولقد تم هذا التحوّل بهدوء ، ولم يكن هناك ضرورة لإعلان ، كإعلان سلامة موسى ، ولا إلى دعوة كدعوة طه حسين ، فقد كانت الأمور تجرى فى طريق « التغريب » بلا ضجيج .

كل ما فى الأمر أنه كان هناك « قديم » معزول يخشى أن يقوى بأسه ، ويشتد جانبه ، ويخرج إلى الحياة داعياً مجاهداً من جديد . فارتفعت هذه الأصوات تريد القضاء على كل قديم ، وتسدّ الطريق على كل داعية للعودة إلى نظام الإسلام وفكرة الإسلام .

* *

• آثار هذا الاتّجاه فى الحياة الإسلامية :

وكان من آثار هذا الاتجاه الليبرالى الديمقراطى الغربى الذى ساد بلادنا ، أن قامت حياة المجتمع على عدة أشياء تُعَد هى العناصر والمقوّمات التى تُميِّز هذا الاتجاه وتشخصه .

ولكن قبل ذلك يلزمنا أن نسأل : ما معنى الليبرالية الديمقراطية ؟

إن هذه كلمات أوروبية الأصل ، ولهذا لا نبحث عن معناها فى لغة العرب ، وإنما نبحث عنها عند الأوروبيين أنفسهم : ماذا يعنون بها ؟

بَيْدَ أن أمثال هذه الكلمات التى تدل على مفاهيم عقائدية ليس لها مدلول واحد محدّد عند الأوروبيين . لهذا تُفسَّر فى بلد بما لا تُفسَّر به فى بلد آخر ، وتُفهم عند فيلسوف بما لا تُفهم به عند غيره ، وتُطبَّق فى مرحلة بما لا تُطبَّق به فى أخرى .

ومن هنا كان اختلاف التعريفات لهذه المفاهيم ، وكانت الصعوبة فى وضع تعريف منطقى جامع مانع يحدد مدلولها بدقة .

حتى اشتقاق كلمة « ليبرالى » نفسها اختلفوا فيه : هل هى مأخوذة من كلمة « ليبرتى » التى معناها الحرية - كما هو مشهور - أم هى مأخوذة من أصل أسبانى ؟

وعلى أية حال يبدو أن الليبرالية التى شاعت فى بلادنا العربية أول الأمر هى الليبرالية الإنجليزية . وهى التى أمكن أن يحددها بعضهم بـ « ليبرالية الوكز » وهى التى أوضحها « چون لوك » ، وطوّرها الاقتصاديون الكلاسيكيون ، وهى ليبرالية ترتكز على مفهوم التحرر من تدخل الدولة فى تصرفات الأفراد . سواء أكان هذا فى السلوك الشخصى للفرد أم فى حقوقه الطبيعية أم فى نشاطه الاقتصادى (أخذاً بمبدأ دعه يعمل) [١] والظاهر من تاريخ الليبرالية أنها كانت رد فعل لتسلط الكنيسة والإقطاع فى العصور الوسطى بأوروبا ، مما أدى إلى انتفاضة الشعوب وثورة الجماهير ، وبخاصة الطبقة الوسطى والمناداة بالحرية والإخاء والمساواة ، كما وضح ذلك فى الثورة الفرنسية . وإن كان قد تبيّن بعد أن هناك قوى خفية هى التى حركت هذه الثورة وغيرها من الثورات [٢] .

أما « الديمقراطية » فهى لفظة يونانية قديمة تعنى « حكومة الشعب » أى حق المجموع فى تقرير المسائل العامة ، وما يجب اتخاذه بصددها . غير أن المشاركة المباشرة من التقرير حسب النمط الإغريقى القديم (دولة المدينة) أمر متعذر إلا فى الوحدات الصغيرة والبسيطة . ولهذا تطور مفهوم « الديمقراطية » على مَرِّ العصور حتى استقر فى الفقه الغربى الحديث لكى يعنى : « النظام السياسى الذى من شأنه تعيين أعضاء الهيئة الحاكمة بواسطة الشعب ، بوصفه مصدر كل سُلطة » [٣] .

---

(١) المصطلحات السياسية : لموريس كرانستون ص ٤٦

(٢) انظر : الدنيا لعبة إسرائيل .

(٣) انظر : المرجع الأسبق ص ٣٦ - ٣٨ و « فلسفتنا السياسية الثورية » للدكتور محمد طه بدوى ص ١٢٢

ونظراً لأن بعض الدارسين يفصلون بين مفهوم الليبرالية ومفهوم الديمقراطية ، فقد آثرتُ أن أضيف وصف « الديمقراطية » إلى وصف « الليبرالية » لبيان الاتجاه الذى أتحدث عنه هنا ، والذى ساد البلاد العربية قبل عهد الثورات العسكرية [١] . فهو اتجاه ليبرالى ديمقراطى رأسمالى (فنحن مع الذين يستعملون هذه التعبيرات بمعنى واحد تقريباً ، ويذهبون إلى أنه لا يمكن الفصل بينها الآن) [٢] وهو فى نفس الوقت اتجاه علمانى وطنى أو قومى . وهو فى بدايته ونهايته اتجاه دخيل ، يتخذ الغرب قِبْله له وإماماً فى جل شئون الحياة ، وعلى هذا الأساس نتحدث عن عناصره ومقوِّماته كما طُبِّقت فى ديارنا .

أهم هذه العناصر والمقومات هى :

١ - العلمانية ، بمعنى فصل الدين عن الدولة .

٢ - النزعة الوطنية والقومية .

٣ - الاقتصاد الرأسمالى والإقطاعى .

٤ - الحرية الشخصية - بالمفهوم الغربى - وخاصة حرية المرأة فى التبرج والاختلاط .

٥ - التمكين للقوانين الأجنبية الوضعية .

٦ - ظهور الحياة النيابية البرلمانية وإعلان أن الأمة مصدر السلطات .

وكان لهذه العناصر أثرها البارز فى حياتنا العربية والإسلامية : المادية والروحية ، الفكرية والسلوكية ، الفردية والاجتماعية . كما سيتضح ذلك فيما يلى من صحائف هذا الفصل .

---

(١) ولا زال يسود بعضها أيضاً إلى اليوم .

(٢) انظر : القومية والمذاهب السياسية للدكتور عبد الكريم أحمد - ص ١٣٧

١ - العلمانية

العلمانية هى أول عناصر الاتجاه الليبرالى الديمقراطى الذى ساد حياة المسلمين بتأثير الاستعمار . وكان ذلك أخطر النتائج ، وأعمق الآثار التى حفرها الاستعمار ، وخلفها من بعده : عزل الإسلام عن الدولة ، وعن توجيه الحياة العامة ، وعن قيادة المجتمع .

وبعبارة أخرى : العمل على سيادة المفهوم الغربى لما يسمى ديناً ، وما يسمى دولة ، وتأكيد الفصل بينهما فكرياً وعملياً فى كل بلد دخله الاستعمار ، واصطناع الهوى السحيقة بينهما ، حتى لا يعود فى يوم قريب إلى الدين سلطانه ، فيسيطر على الدولة ويوجهها .

يقول « هانوتو » المستشرق الفرنسى ، ومستشار وزارة الاستعمار الفرنسية فى مقاله الذى ترجمته جريدة « المؤيد » المصرية ، ونشرته سنة ١٣١٧ هـ [١] :

« إن الإسلام دين وسياسة : وإن شعور المسلمين مبهم من حيث الجامعة السياسية أو الرابطة الوطنية ، فالوطن عندهم هو الإسلام ، وهم يقولون : إن السلطة مستمدة من الألوهية ، فلا يجوز أن يتولاها إلا المسلمون » .

ثم أشار « هانوتو » إلى نجاح فرنسا فى فصل السُلطة الدينية عن السُلطة السياسة فى تونس ، وقال : « إنها قد استطاعت أن تحقق هذا الانقلاب العظيم بلباقة وحذق ، دون أن تثير ضجيجاً أو تذمراً ، فتوطدت دعائم السُلطة المدنية من غير أن يلحق بالدين مساس (!) وتسربت الأفكار الأوروبية بين السكان بدون أن يتألم منها إيمان المحمدى (يعنى المسلم) وبذلك انفصل الحبل بين هذا البلد والبلاد الإسلامية الأخرى ، الشديدة الاتصال بعضها ببعض » .

ودعا « هانوتو » فى آخر مقاله إلى أن تُتخذ تونس مثالاً يُقاس عليها ، ونموذجاً يُنسج على منواله .

---

(١) انظر المقال كله فى « تاريخ الأستاذ الإمام » للسيد رشيد رضا : ٢/١٠٤ - ٤١٤

وكان أول مَن استجاب لدعوة « هانوتو » وأمثاله من الحاقدين على الإسلام هو « كمال أتاتورك » مؤسس تركيا الحديثة ! فهو الذى تبنى الليبرالية الغربية بكل عناصرها : بخيرها وشرها ، وحلوها ومرها ، وإيمانها وكفرها - إن كان عندها إيمان - كما نادى بذلك الدكتور طه حسين من بعد . يقول المؤرخ البريطانى « أرنولد توينبى » :

« ولم يكتف الأتراك بتغيير دستورهم (الذى ينص على أن الإسلام دين الدولة) بل قامت الجمهورية التركية الوليدة بخلع المُدافع عن الدين الإسلامى (الخليفة) وألغت منصبه (أى الخلافة) وجرَّدت رجال الدين المسلمين ، وحلّت منظماتهم ، وأزالت الحجاب عن رأس المرأة ، واستنكرت كل ما يرمز إليه الحجاب ، وأجبرت الرجال على ارتداء القبعات ، التى تمنع لابسيها عن أداء شعائر الصلاة الإسلامية التقليدية ، وخاصة السجود . وكنست [1] الشرعية الإسلامية بأكملها ، وتبنت القانون المدنى السويسرى بعد أن ترجمته إلى التركية ، وطبقت قانون الجرائم الإيطالى ، وذلك بفرض هذين القانونين بعد التصويت عليهما فى المجلس الوطنى ، وغيّرت الأحرف العربية بأحرف لاتينية . وهذا أمر لا يتم إلا بطرح القسم الأكبر من التراث الأدبى العثمانى القديم . وأهم وأشجع تغيير قام به أولئك الثوريون فى تركيا هو ما قدَّموه للشعب من قِيَم ومُثُل اجتماعية جديدة » !! [2] .

وقاوم الشعب التركى هذا الاتجاه ، ودافع عن شريعته . ولكن سلطان القوة المؤيَّدة من الخارج كان أغلب .

على أن « العلمانية » الدخيلة لم تستطع فى أكثر البلدان العربية والإسلامية أن تكتسب لنفسها - من الناحية النظرية - الصفة الشرعية والدستورية ، كما

---

(١) كما هى الترجمة الحرفية لتعبير المؤلف !

(٢) من بحث « الإسلام والغرب والمستقبل » وهو يضم محاضرتين لتوينبى ، عرَّبهما الدكتور نبيل صبحى ، نشر دار العروبة ص ٧ .

اكتسبتها فى تركيا بحد السيف ، ولم يستطع الحكام والزعماء « المتغربون » - ومن ورائهم القوى الاستعمارية والماسونية وغيرها - أن يظفروا بهذا الحق - حق الشرعية - على الصعيد الرسمى ، لأن حس الجماهير المسلمة الذى آمن إجمالاً بأن الإسلام دين الحياة ، وأن شريعته صالحة لكل زمان ومكان - كان يرفض إبعاد الإسلام عن الدولة ، ويرى فى ذلك مروقاً وخيانة لله ولرسوله ولجماعة المسلمين .

ولهذا لم تملك القوى الماكرة إلا أن تنحنى لرغبة الأغلبية الإسلامية ، وترضيها نظرياً بالنص على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام ، كما فى الدستور المصرى وغيره من الدساتير .

وأما من الوجهة العملية فقد سار الحكم فى طريق العلمانية ، تشريعاً وتوجيهاً وتثقيفاً ، وعمل القادة والزعماء - الذين « علمنهم » الغزو الثقافى من قبل - على عَلْمنة الأفكار والمشاعر والأوضاع ، بحيث حصر الدين فى المساجد ، وبعض زوايا الحياة التافهة ، وفُرِض على الشرق المسلم مفهوم الغرب المسيحى للدين : أى أنه مجرد علاقة بين المرء وربه ، وشاعت فى الناس كلمات غامضة مضللة مثل : « الدين لله والوطن للجميع » [1] .

وقام النظام التعليمى العام فى المدارس والجامعات على هذا الأساس ، كما قام التثقيف العام عن طريق الكتب والصحافة والإذاعة وغيرها على هذا النهج .

وبذلك ثبت المفهوم الاستعمارى الدخيل الخبيث : أن الدين لا شأن له بالسياسة ، وأن الدولة لا علاقة لها بالدين .

وأصبح أكثر الجماعات الإسلامية ينص فى نظامه الأساسى على أن الجماعة لا تتدخل فى السياسة ! وحين اشتغلت إحدى الجماعات الإسلامية بالسياسة ،

---

(١) أما غموضها فلأننا لو عكسنا وقلنا : الدين للجميع والوطن لله ، أو قلنا : الدين لله والوطن لله . أو قلنا : الدين للجميع والوطن للجميع . ما كان فى أى من هذه العبارات جناح . أما تضليلها فلأن مفهومها يشعر أن التمسك بحكم الإسلام ينافى المواطنة للجميع وهو إفك مبين .

ودعت إلى الحكم الإسلامى ، والدولة المسلمة ، كان أول ما اتُهمت به : أنها خلطت الدين بالسياسة !!

كأن الرسول ﷺ لم يقل : « مَن لقى اللّه ، وليس فى عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهلية » (١) . ولم يقل : « مَن أصبح لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » (٢) .

وكان هو نفسه - صلى اللّه عليه وسلم - صاحب دين ومؤسس دولة . وكذلك كان خلفاؤه من بعده .

لقد أصيب المجتمع الإسلامى بهذا « الفصام النكد » الوافد من الغرب المسيحى . فانقسم النظام التعليمى فى بلد كمصر - وفى معظم البلاد الإسلامية أيضاً - إلى نوعين من التعليم : تعليم دينى يمثله الأزهر الشريف وما يتبعه من المعاهد . وتعليم مدنى أو علمانى لا يلتزم بالثقافة الإسلامية ، بل لا يهتم بها ، وتمثله الجامعات ومدارس الدولة بصفة عامة .

ولا ريب أن تصبح بين خريجى النوعين فجوة فكرية ونفسية ، نتيجة اختلاف لون الثقافة ووجهتها وروحها لدى كل منهما .

وفى مجال التشريع والقضاء وُجدَ هنا انقسام آخر بين القوانين الشرعية والقضاء الشرعى ، الذى حُصِرَ فى زاوية « الأحوال الشخصية » من الزواج والرضاع والطلاق والميراث وما إليها ، وبين القوانين الوضعية التى استوعبت معظم شئون الحياة والتشريع لها ، فهى تشمل كل ما عدا الأحوال الشخصية من القوانين المدنية والتجارية والجنائية والإدارية والدولية ، وكل ما ينظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وبهذا وُجِدَت محاكم شرعية ، ومحاكم مدنية أو أهلية ، وقاض شرعى ، وقاض مدنى . وهو أمر لم يعرفه المسلمون قط قبل ذلك .

ومن نتيجة هذا الانفصام تسمية بعض الناس « رجال الدين » فى مقابل

---

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه الحاكم وصححه وخالفه الذهبى .

تسمية آخرين بـ « رجال الدولة » أو « السياسة » أو « العلم » ، مع أن الفكر الإسلامى لا يعرف فكرة « رجال الدين » كما عرفها الغرب المسيحى . إنما يعرف « علماء الدين » المتخصصين فى دراسته وفقهه . أما بعد ذلك فكل مسلم رجل لدينه .

ومن أخطر ما حدث فى ديار الإسلام أن الفكر العلمانى الغربى لم يقتصر على أجيال المثقفين ثقافة مدنية ، بل غزا بعض الرؤوس التى تنتسب إلى الثقافة الإسلامية ، والتى تخرّجت فى معاهد دينية كالأزهر العتيد . حتى رأينا شيخاً أزهرياً معمماً يحطب فى حبل المستشرقين والمبشرين ، ويؤلف كتاباً عن « الإسلام وأصول الحكم » [١] يجرد فيه الإسلام من سلطة الدولة ، ويعلن - فى جرأة - أن الإسلام لا يشترط للحكومة صورة من أى نوع ، فلتكن « مطلقة أو مقيدة ، فردية أو جمهورية ، استبدادية أو شورية ، ديمقراطية أو اشتراكية أو بلشفية » !! [٢] .

ولقد قرّت أعين الغربيين بهذا الكتاب . فلا عجب أن تُرْجِم إلى الإنجليزية وأصبح يُعَد من المراجع الأساسية لعلم الاجتماع الإسلامى فى دراسات الجامعات الأمريكية - على الخصوص - للإسلام وتعاليمه [٣] نظراً لصدوره من مسلم هو عالم أزهرى !!

ولا زال عبيد الفكر الغربى - يمينيين ويساريين - ينوِّهون بهذا الكتاب الذى

---

(١) مؤلفه الشيخ على عبد الرازق ، الذى كوفىء فيما بعد فعيِّن وزيراً للأوقاف ، وقد ثار علماء الأزهر على كتابه وقررت مشيخة الأزهر سحب شهادة العالمية منه ، كما رد عليه كثيرون منهم المرحوم العلامة الشيخ محمد الخضر حسين فى كتاب مستقل . وانظر نقد الدكتور محمد البهى لهذا الكتاب فى « الفكر الإسلامى الحديث » فصل « دين لا دولة » وتعليق الدكتور محمد محمد حسين عليه فى « الاتجاهات الوطنية » .

(٢) الإسلام وأصول الحكم ص ٥٣ من الطبعة الثالثة .

(٣) انظر : الفكر الإسلامى الحديث : حاشية ص . ٢٤ الطبعة الثانية .

خرج على التراث الفكرى للأمة الإسلامية فى كل عصورها ، معارضاً قرآنها وسُنتَها .. ولا يزالون يحاولون إحياءه كلما مات !

وبعد أكثر من ربع قرن - أى فى سنة ١٩٤٩ - قام بنفس الدور شيخ أزهرى آخر . يهاجم الحكم الإسلامى ، وينادى بالحكم القومى . وذلك فى كتابه الذى سماه « من هنا نبدأ » [١] والذى تلقفته الأجهزة السرية للماسونية والصليبية والشيوعية ، فروَّجت له ، ووسَّعت دائرة نشره فى كل مكان ، وبكل سبيل ، كما روَّجت الصليبية للكتاب السابق .

ودون هذا وذاك من « المشايخ » مَنْ يلبسون فوق رؤوسهم « عمائم » . ولكنهم يحملون داخل هذه الرؤوس « فكراً علمانياً » ينظر إلى الحياة والتاريخ والأحداث بغير منظار الإسلام الملتزم بالكتاب والسُنَّة ، اتباعاً لهوى خفى ، أو إرضاء لسيد يُرجَى ويُخشَى ، أو طمعاً فى مغنم دنيوى ، أو - على أحسن الفروض - جهلاً بحقيقة الدين العظيم الذى يتزيا بالزى التقليدى لعلمائه ! وهذا الصنف أداة جيدة يستخدمها الحكام - الليبراليون والاشتراكيون على سواء - لتضليل الشعوب المسلمة الطيبة ، وضرب الاتجاهات الإسلامية الواعية الصحيحة .

* * *

٢ - النزعة الوطنية والقومية

وكان من نتائج الفكر العلمانى ، والثقافة العلمانية التى خلفها الاستعمار الغربى فى دنيا المسلمين : ظهور النزعة الوطنية والقومية ، لا بمعنى أن يحب

---

(١) للشيخ خالد محمد خالد ، وقد رد عليه الشيخ محمد الغزالى بكتاب « من هنا نعلم » ورد عليه المرحوم محمد فريد وجدى فى مجلة الأزهر « ليس من هنا نبدأ » والمرحوم سيد قطب فى فصل من كتاب « معركة الإسلام والرأسمالية » . ولخالد كتاب « الديمقراطية .. أبداً » جرَّد فيه الإسلام من التشريع ، كما جرَّده من الأخلاق فى كتابيه « لكى لا تحرثوا فى البحر » و « هذا .. أو الطوفان » مؤكداً أن « الأخلاق المدنية » أهدى ! فماذا بقى للإسلام ؟!!

الإنسان وطنه ويهتم بأمره ، أو يحب قومه ، ويعنى بأمرهم ، فهذا لا حَرَج فيه ، بل هو محمود ديانة ، ولكن بمعنى أن يصبح ولاء المسلم لرقعة معيَّنة من الأرض أو لجنس وعنصر خاص من الناس . ومقتضى هذا أن يقدِّم الرابطة الطينية والعنصرية وبعبارة أخرى : الوطنية والقومية ، على الرابطة الدينية الإسلامية ، وهذا اتجاه جديد فى حياة الجماعة الإسلامية .

لقد كان وطن المسلم من قبل يعنى « دار الإسلام » على اتساعها ، فكل أرض تجرى فيها أحكام الإسلام ، وتقام شعائره ، ويعلو سلطانه ، هى وطن المسلم : يغار عليه ، ويدافع عنه ، كما يدافع عن مسقط رأسه . وكان العالم ينقسم عند المسلم على هذا الأساس العقائدى : فهو إما دار إسلام ، وإما دار كفر .

وكان قوم المسلم هم المسلمين أو الأمة الإسلامية ، الذين جمعتهم به أخوّة الإيمان ، وعقيدة الإسلام : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (١) .. وكان أعداء المسلم هم أعداء الإسلام ، ولو كانوا ألصق الناس به ، وأقربهم إليه : ﴿ لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُواْ آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ، أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ (٢) ..

فالمسلم حين يقف فى صلاته مناجياً ربه بهذا الدعاء : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٣) .. بصيغة الجمع هذه ، يستحضر فى حسّه وذهنه أمة الإسلام جمعاء .

وحين يقرأ قول الله تعالى فى كتابه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾ .. يفهم أن هذا الخطاب موجّه للمسلمين جميعاً أينما كانوا .

وحين يقف الخطيب على المنبر يوم الجمعة ، يدعو للمسلمين كافة دون تفرقة

---

(١) الحجرات : ١٠ (٢) المجادلة : ٢٢ (٣) الفاتحة : ٦

بين إقليم وإقليم ، ولا بين عنصر وعنصر ، ولا بين لسان ولسان ، بل يقول دائماً : اللّهم اغفر للمسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات .

فإذا خصّ بلده يوماً بالدعاء له بالنصر والرخاء والسعادة والعزة تجده يقول : لبلدنا هذا خاصة ولسائر بلاد المسلمين عامة .

فالتفكير الإسلامى ، والحس الإسلامى ، لا يعرفان الإقليمية ولا العنصرية بحال من الأحوال .

وفى الفقه الإسلامى نجد هذه الصورة المعبِّرة عن وحدة الأمة المسلمة ، ووحدة الوطن الإسلامى ، وذلك فيما ينقله العلاّمة ابن عابدين عن أئمة الفقه الحنفى حيث يقررون : أن الجهاد فرض عَيْن إن هجم العدو على بلد مسلم ، وذلك على مَن يقرب من العدو أولاً ، فإن عجزوا أو تكاسلوا ، فعلى مَن يليهم ، حتى يُفترض - على هذا التدرج - على كل المسلمين شرقاً وغرباً [١] . وهذا متفق عليه بين الأئمة جميعاً .

والعجيب أن يقرر فقهاء الإسلام وجوب الدفاع عن البلد المسلم المعتدَى عليه ، وإن تكاسل أهله أنفسهم فى الدفاع عنه ، لأن هذا البلد ليس ملك أهله وحدهم ، ولكنه - باعتباره جزءاً من دار الإسلام - مِلْك المسلمين جميعاً ، وسقوطه فى يد الكفار خسارة وهزيمة للمسلمين قاطبة .

وصورة أخرى يذكرها ابن عابدين : مسلمة سُبِيَت بالمشرق ، وجب على أهل المغرب تخليصها من الأسر [٢] .

وقال الإمام مالك : يجب على المسلمين فداء أسراهم ، وإن استغرق ذلك أموالهم ! [٣] .

وهكذا قرر القرآن وقررت السُنّة أن المسلمين أمة واحدة « يسعى بذمتهم

---

(١) حاشية ابن عابدين : ٣٠٦/٣ - طبع استانبول .
(٢) المصدر السابق .
(٣) تفسير القرطبى : آية ﴿ لَيْسَ البِرُّ ... ﴾ .

أدناهم وهم يد على مَن سواهم » و « مَن لم يصبح ناصحاً - أى مخلصاً باراً - للّه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم فليس منهم » .

ولكن النزعة الوطنية والقومية جعلت المسلم يفكر فى وطنه قبل عقيدته ، ويقدِّم الكافر إذا كان من عنصره أو وطنه على المسلم من عنصر آخر أو فى بلد آخر ، ويسمى هذا أجنبياً ، ويعامله معاملة الأجانب .

وبرزت نزعات جاهلية تتنادى بالقومية العنصرية ، والوطنية الإقليمية ، لا بالأخوة الإسلامية . بل أصبحت الأوطان والقوميات وكأنها أوثان جديدة يعبدها الناس مع اللّه !

حتى رأينا شاعراً كشوقى - رغم نزعته الإسلامية الواضحة فى شِعره - يقول من قصيدة له يخاطب بها المصريين :

وجه الكنانة ليس يغضب ربكم أن تجعلوه كوجهه معبوداً

وقوله يخاطب الوطن بعد عودته من منفاه :

أدير إليك قبل البيت وجهـــى إذا فُهْت الشهادة والمتابا

ورأينا الأتراك ينادون بقومية طورانية ، والعرب - فى بلاد الشام - ينادون بقومية عربية ، وانتهى الأمر باقتتال العنصرين الإسلاميين - العربى والتركى - بحد السلاح ، مع قول الرسول ﷺ : « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » [١] ، « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر » [٢] ، « إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، فالقاتل والمقتول فى النار » [٣] .

والعجب أن يتخذ أحد العنصرين بعض الكفار أولياء وحلفاء له ضد إخوانه المسلمين ، مع قول اللّه المحكم : ﴿ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [٤] ..

---

(١) رواه مسلم .
(٢) رواه الشيخان والترمذى والنسائى وابن ماجه .
(٣) رواه الشيخان والترمذى والنسائى .
(٤) المائدة : ٥١

كان الاستعمار الصليبى - ممثلاً فى مؤسساته التبشيرية والاستشراقية ونحوها - وكانت اليهودية العالمية - ممثلة فى منظماتها السرية كالماسونية وغيرها - من وراء بذر بذور هذه الفتنة : فتنة الوطنية والقومية [١] ، لتحطيم الوحدة الإسلامية التى تمثلها الخلافة العثمانية ، على ما بها من علل وعيوب ، ولتمزيق العالم الإسلامى إلى أجزاء يسهل ابتلاعها ، وفرض الوصاية عليها ، كما يصعب قيام دولة إسلامية كبرى تضم المسلمين تحت راية الإسلام ، وتعيد عهد الفاتحين المنتصرين من الراشدين والأمويين والعباسيين والعثمانيين .

وقد استعان الاستعمار واليهودية فى إنجاح هذا الاتجاه وإشاعته وتمكينه بيهود الدوّنمة وأشباههم فى تركيا ، كما استعان بنصارى الشام فى بلاد العرب . ثم انتقلت العدوى بعد ذلك من هؤلاء وأولئك إلى أبناء المسلمين أنفسهم .

وسقطت القلعة الإسلامية - الخلافة - وكانت كارثة زلزلت مشاعر المسلمين ، واضطرب لها قاصيهم ودانيهم [٢] وثار المسلمون هنا وهناك ، وعقدوا المؤتمرات ، ولكنه باءت جميعاً بالفشل ، وتمزقت أرض الإسلام إلى اليوم ، وقرّت عين الاستعمار والصهيونية ، بهدم تلك الدولة الكبرى ، وقيام الدويلات المتفرقة هنا وهناك .

يقول « برنارد لويس » :

« والتغريب الذى كان أكثره من عمل « المتغربين » من أبناء الشرق ، جاء بتغييرات يُشَك كثيراً فى قيمتها . وأول هذه التغييرات هو الانحلال السياسى الذى أدى إلى تفتيت المنطقة وتجزئتها . فقبل ذلك التاريخ كان فى الشرق الأوسط نظام سياسى مستقر ، فالشاه يحكم إيران ، والسلطان هو عاهل

---

(١) سنعود للحديث عن القومية فى فصل « الاشتركية الثورية » .

(٢) عبّر أمير الشعراء أحمد شوقى عن مشاعر الأمة الإسلامية إزاء هذه الكارثة فى قصيدته الرائعة التى يجب أن تقرر فى جميع المدارس العربية فى كتب النصوص والأدب : « عادت أغانى العرس رجع نواح » !

المملكة العثمانية التى تشمل كل ما بقى من الشرق الأوسط ، وقد لا يكون كل السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم محبوبين من رعاياهم ، ولكنهم كانوا فى موضع احترام ، والأهم من ذلك أنه لم يكن هناك خلاف على مشروعية الحكم ، فالسلطان هو الحاكم بلا منازع ، لأنه عاهل لآخر خلافة إسلامية تضم جميع مسلمى العالم تقريباً .. ثم عُزِل السلطان .. وهُدمت الخلافة ، وقام مقامه عدد من الملوك والرؤساء والديكتاتوريين الذين دبَّروا لمدة معينة أمرهم ، وربحوا تصفيق وتأييد شعوبهم .. ولكنهم لم يكونوا أبداً موضع الرضا التام ، والقبول الطبيعى ، والولاء الأكيد ، الذى كان ممنوحاً لحكومة السلطان الشرعية ، وهذا الولاء والقبول والرضا جعل السلطان غير محتاج للضغط والعنف والإرهاب أو للديماجوجية السياسية فى الحكم .

« وبضياع الشرعية والولاء خسر أهل الشرق الأوسط « هويتهم الواحدة » القديمة . فبعد أن كان كل مواطن عضواً من أعضاء امبراطورية إسلامية كبيرة لها ألف سنة أو تزيد من التراث والتاريخ ، وجد الناس أنفسهم مواطنين لسلسلة من الدول التابعة ، والوحدات السياسية الجديدة المفتعلة ، والتى تحاول الآن إيجاد جذور لها فى ضمير الشعب وولائه . وصاحَبَ نسف وانهيار النظام السياسى القديم - على أية حال - انحلال اجتماعى وثقافى مواز له . وربما كان النظام القديم فى حالة تفسخ ، ولكنه على أية حال كان قائماً بوظيفته ، حيث كانت الولاءات والمسئوليات واضحة الحدود والمعالم ، تجمع جميع فئات الشعب فى إطار واحد . ثم دمرت الأساليب القديمة ، وسخر من القيم القديمة ثم أهملت ، وقام محلها مجموعة من المؤسسات والقوانين والمقاييس الوضعية المستوردة من الغرب ، والتى بقيت لمدة طويلة غريبة عن أحاسيس وآمال المسلمين فى الشرق الأوسط بالإضافة إلى كونها تافهة بالنسبة لحاجاتهم »[1] .

كانت النزعة الوطنية أسبق من الفكرة القومية فى الوطن العربى . وخصوصاً

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ٦١

فى مصر . وكانت النزعة الوطنية المصرية فى بعض مراحلها مقرونة بنزعة إسلامية واضحة . فالزعيم مصطفى كامل الذى يتغنى بوطنية مصرية عاطفية أخّاذة ، يسعى فى الوقت نفسه إلى الارتباط بدولة الخلافة العثمانية .

ثم جاء دور انعزلت فيه مصر عن العرب وعن المسلمين ، حتى إن رئيس وزراء مصرياً سئل مرة عن أمر يتعلق بقضية فلسطين فأجاب بكلمته المشهورة : أنا رئيس وزراء مصر لا رئيس وزراء فلسطين !!

وكذلك فرّط الحكم المصرى فى تسليم أريتريا للحبشة الحاقدة المتعصبة ، دون وعى ولا شعور بمقدار ما ارتكبته تلك الحكومة من جناية فى حق العروبة والإسلام .

كان التيار الإسلامى هو - وحده - الذى ينير العقول ، ويغذى المشاعر ، ويوجهها إلى الوحدة الإسلامية - والوحدة العربية جزء منها . وكان هو الذى يتبنى قضايا العرب والمسلمين ، وينتهز لذلك الفرص والمناسبات . كالثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٦ ، وذكرى وعد بلفور فى ٢ نوفمبر من كل عام .

* * *

٣ - أثر الليبرالية فى المجال الاقتصادى

يجب علينا - لكى نوضح صورة الأوضاع الاقتصادية فى عهد الحكم الوطنى الليبرالى وآثارها فى الحياة الاجتماعية - أن نشير إلى هذه الأوضاع كيف كانت فى عهد تسلط الاستعمار ، فإن هذا العهد هو الذى بذر البذور ، ووضع الأسس لما ورثه من العهود .

« لقد رأينا - كما يقول الدكتور محمد البهى - أن الغرب ، يوم استضعف الأمة الإسلامية . فى إفريقيا وآسيا ، منذ القرن التاسع عشر ، وبدء عصر الصناعة الحديثة ، دخل ديارها بجنوده ، واحتكر ثرواتها لمصالح مصانعه . ورؤوس أمواله ، وسخّر أبناءها فى خدمة الاقتصاد الأوروبى . بنفوذه السياسى .

ثم أرسى قواعد نظامه ، الإدارى والسياسى ، وثبّت نظامه الاقتصادى

الرأسمالى ، وطارد القيم الأصلية للمجتمع ، واستبدل بها النظام العلمانى فى التعليم ، ونظريات الفقه الأوروبى فى التشريع ، وقيَم التبعية للغرب فى التوجيه ، ولقد وصل الوضع فى كل مجتمع إسلامى إفريقى أو آسيوى استعمره الغرب الأوروبى لصالح صناعته ، ورؤوس أمواله .. إلى :

- تمكين الأجانب - وهم أهل حرب - من اغتصاب الثروة القومية ، بمساعدة القوة العسكرية ، وعلى الأخص مصادر الثروة المعدنية ، والأراضى الزراعية الجيدة ، والمرافق الحيوية العامة .

- تسخير المسلمين فى تنمية رؤوس الأموال الأجنبية ، بدون مقابل ، أو مقابل أجور زهيدة .

- استنزاف الدخل القومى ، باحتكار التجارة الخارجية فى المحاصيل الرئيسية ، والسلع المصنّعة ، للاستهلاك الضرورى .

- رهن الأراضى والأملاك العقارية بالفائدة المركبة .

- إقامة البنوك لتيسير الحوالات المالية ، وإعادة نقل رؤوس الأموال إلى الخارج من فائض العائد الوفير ، لخدمة البناء الأوروبى ، على حساب إفقار الشعوب الإسلامية من ثرواتها الخاصة ، وطاقات أبنائها البَشرية ، وطالما أن عمليات التصدير والاستيراد تساعد على إنجازها البنوك ، فى غيبة بنك مركزى للدولة ، فهى ثغرة واسعة لتهريب الأموال ، أو إعادة ما ورد منها ، وأربا الباقى من ثمرتها وعائدها .

ولقد كان القطاع الاقتصادى فى المجتمع الإسلامى المستعمَر ، هو القطاع السرى المغلق الذى لا يدخله الوطنيون ، إلا لأداء خدمات محدودة ، وفى غالب الأحيان تكون خدمات إضافية : فاللغة فيه أجنبية ، والفنيون فيه أجانب عملاء لهم ممن يدينون بدينهم ، والأسلوب الاقتصادى أجنبى ، وهو الأسلوب الرأسمالى ، والمال أجنبى والعائد منه للأجنبى .

والوطن فى هذا القطاع كان الثروة ، والمجهود البَشرى فى العمل والعائد منه كان الفقر ، والمذلة على المواطنين » [1] .

---

(١) انظر : الإسلام فى الواقع الأيديولوجى المعاصر للأستاذ الدكتور محمد البهى .

هذه حالة الاقتصاد أيام ضغط الاستعمار ، وسُلطة الاحتلال .

ولما قام الحكم الوطنى « الليبرالى » لم يتغير الوضع كثيراً عما كان عليه من قبل . ففى ظل النظام الليبرالى الديمقراطى الذى ساد البلاد الإسلامية بعد استقلالها ، قام نظام اقتصادى ، يستوحى أفكاره ، ويستقى أنظمته ، من نفس النظام السائد فى العالم الغربى الرأسمالى ، والذى وضع الاستعمار أسس بنائه كما ذكرنا من قبل .

وكان من أبرز معالم هذا النظام ، أو قُلْ : من أبرز معايبه - من وجهة النظر الإسلامية - ما يأتى :

١ - إقرار النظام الربوى الرأسمالى ، وإبقاء البنوك المتنوعة ، فى شتّى البلاد الإسلامية على هذا الأساس ، بل التوسع فى إنشائها ، مع أن الربا فى الإسلام من كبائر المحرّمات ، ومن السبع الموبقات ، وآكله ومؤكله ، وكاتبه وشاهده ، ملعونون على لسان محمد ﷺ . ومَن أكل الربا ، فقد أُذِنَ بحرب من اللّه ورسوله ، ومَن استحله فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه .

والغريب أن كثيراً من المسلمين ، استسلموا لهذا الواقع ، وسلّموا أعناقهم للبنوك المرابية التى تحركها أصابع اليهودية العالمية الرأسمالية ، والمتحكمة فى ذهب العالَم ونقده ، والمستفيدة الأولى من وراء الربا ، غنىً ونفوذاً وسيطرة على مقدرات الأمم الاقتصادية والسياسية .

وليت هؤلاء المسلمون ، اكتفوا بالاستسلام للواقع على كُرْهٍ ، بل راح بعضهم يبحث عن مسوغات وفتاوٍ شرعية ، يبرر بها مسلكه ، ويضفى على هذا الاقتصاد الربوى صبغة إسلامية .

٢ - وفى مقابل إحلال الربا الذى انتشر فى كل مجال - حتى إنّ مَن لم تحرقه ناره ، أصابه دخانه - عُطِّلت فريضة « الزكاة » تعطيلاً كلياً ، ولم يُجعل لها فى نظام الدولة أى موضع أو اعتبار . مع أن الإسلام جعلها أحد مبانيه العظام ، وثالثة دعائمه الخمس ، وجعلها مع التوحيد والصلاة عنوان الدخول فى

دين الإسلام ، واستحقاق أخوة المسلمين : ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ [1] فهى حق معلوم ، وضريبة مقدّسة فرضها الله فى أموال أغنياء الأمة ، لتُرَد على فقرائها ، فهى من الأمة وإليها ، وهى من مال الله لعباد الله ، ليس فيها معنى التبرع أو التطوع أو الإحسان الاختيارى ، بل تحصيلها وتوزيعها موكول إلى الدولة المسلمة ، تأخذها من أربابها ، وتردها على مستحقيها ، بواسطة « العاملين عليها » .. المنصوص عليهم فى القرآن الكريم .

فمَن أنكر وجوبها ولزومها كفر وارتد عن الإسلام ، وطُلبت منه التوبة أو يُقتل ، ومَن أقر بها وامتنع من أدائها ، أُخذت منه قسراً وكرهاً ، وإن كان ذا شوكة ومنعة قوتل بقوة السلاح حتى يؤديها ، ورحم الله أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ الذى قال : « واللهِ لو منعونى عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله ، لقاتلتهم عليه » .

واختفى مع فريضة الزكاة التكافل الإسلامى كله ، فلم يعد للفقراء والمساكين والغارمين وأمثالهم - من أصحاب الحاجات الأصلية أو الطارئة - مورد يفى بحاجتهم ، أو يُخفف من بؤسهم ، فظلت هذه الفئات الضعيفة فى المجتمع كسيرة الظهر ، مهيضة الجناح ، لا تجد أملاً ، إلا فى الشكوى إلى الله ، ولا عوناً إلا فى صدقات المحسنين ، التى لا تُسمن ولا تُغنى من جوع !

٣ - إتاحة الفرص المذهلة للأسر الكبيرة وأصحاب النفوذ والجاه ، ممن احتكروا الحكم والسلطان ، فاحتكروا من ورائه المغانم والمكاسب ، فالاستيراد والتصدير فى أيديهم ، والمناقصات الكبيرة ترسو عليهم ، والمشروعات المربحة من حظهم وحدهم ، وغيرها ، وغيرها ..

وهذه الفرص الحرام ، جعلت الأغنياء يزدادون غنىً وشحماً ، على حين يزداد

---

(١) التوبة : ١١

الفقراء والضعفاء فقراً وضعفاً وهزالاً ، وجعلت توزيع الثروة يزداد سوءاً يوماً بعد يوم . فلم يبق مجال يُذكر لنمو التاجر الصغير ، أو المحترف الفقير ، أو العامل الضعيف ، ما لم يكن له كبير يسنده ، أو حزب يعضده ، أو يسلك إلى الثروة طرقاً لا ترضاها الأخلاق ، أو تُتح له فرص مفاجئة لم تكن فى الحسبان .

وهكذا اتسعت الشقة ، وعظمت الفوارق بين أبناء المجتمع الواحد ، فريق يغرق فى الذهب والنعيم إلى الأذقان ، وفريق يهلك فى مفازة الجوع والظمأ والحرمان ، فريق يعيش بين الغانية والكأس ، وآخر يموت بين المحراث والفأس ... فريق يشكو زحمة البطنة ، وآخر يشكو عضة الجوع !

وازداد الطين بَلّة ، فى البلاد التى تدفق فيها الذهب الأسود ، فقد جعل الثروة تتصبب بسرعة مفاجئة ، وبكثرة هائلة ، على طائفة قليلة من الناس ، أصبحت تلعب بالملايين لعباً ، تبعثرها ذات اليمين وذات الشمال ، على حين لم تنل أكثرية الشعب حظها العادل من هذه الثروة التى أفاءها اللّه على عباده جميعاً .

والعجيب أن معظم الذين يزدادون غنىً فى البلاد الإسلامية ، من العاطلين ، الذين لا يعملون ولا يكدحون ، فهم يأخذون من الحياة ولا يعطون ، ويستفيدون من المجتمع ولا يفيدون ، أما الأشقياء المحرومون ، فهم الكادحون المتعَبون ، الذين يواصلون سهر الليل بعناء النهار ، ولا يجدون إلا الفتات ، ممزوجاً بالدم والعرق والدموع !!

وأعجب من هذا محاولة قوم الكذب على اللّه ، وعلى دينه ، وعلى الحياة والواقع جميعاً . فهم يريدون تبرير هذا الظلم الاجتماعى ، والعوج الاقتصادى ، والانحراف الأخلاقى ، بنسبته إلى القَدَر يوماً ، بمثل قولهم : « فضل اللّه يؤتيه مَن يشاء » ! أو قولهم : « سبحان مَن قسم الحظوظ » ! كأنما الناس لا اختيار لهم فى هذا الظلم ، ولا يد لهم فى هذا العوج والانحراف ، وكأنما الإنسان مُسيَّر لا مُخيَّر !! نفس الفكرة الجبرية التى رددها المشركون قديماً ، وحكاها

القرآن الكريم منكراً ومسفهاً ، حين قال : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ آمَنُواْ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ ﴾ (١) ..

وأحياناً ينسبونه إلى الشرع نفسه ، فيقرأون قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ (٢) .. ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ (٣) .. وما شابهها من الآيات . كأن التفضيل معناه إعطاء كل شيء لفريق ، وحرمان الآخرين من كل شيء !! مع أن التفضيل يعنى اشتراك الفريقين فى الرزق وزيادة أحدهما على الآخر فيه .

ونسى هؤلاء الكاذبون على الله ، كيف شرع سبحانه قسمة الفيء فى كتابه ، بحيث يوزع على المصالح العامة فى الأمة ، وعلى الفئات المحتاجة منها خاصة ، معللاً ذلك التوزيع بهذه الجملة القرآنية المعجزة : ﴿ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ (٤) ..

وأحياناً يكذبون على الحياة ، فيقول أحدهم ما قال أخوه قارون من قبل : ﴿ إِنَّمَا أُوْتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي ﴾ (٥) .. وكذب ، فكم من أناس أفضل منه علماً ، وأكثر منه عملاً ، لم ينالوا إلا الشقاء والحرمان : ﴿ قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ (٦) ..

٤ - يتمم الصورة السابقة بروز الملْكيات الزراعية الكبيرة ، حتى بلغ ملْك الواحد من كبراء القوم ألوف الأفدنة ، بل عشرات الآلاف أحياناً ، وأصبح « الباشا » الواحد فى بلد كمصر يملك عدة قرى بأسرها ، حتى مساكن الفلاحين فيها ، وبات الإقطاعى من هؤلاء يوسع ملكيته يوماً بعد يوم ، إما بشراء أراض جديدة

---

(١) يس : ٤٧ (٢) الزخرف : ٣٢ (٣) النحل : ٧١
(٤) الحشر : ٧ (٥) القصص : ٧٨ (٦) الزمر : ٥٠

من صغار المزارعين ، أو بامتلاك أراض مستصلحة يحييها بعرق الفلاحين ويملكها هو ، مقابل أجور بخسة ظالمة يدفعها لهؤلاء المساكين ، الذين يكسون الأرض بالخضرة وهم يذبلون ، ويحيونها وهم يموتون ! هؤلاء الذين يزرعون القمح ويأكلون الطين ، وينتجون الثمار ولا يصيبون إلا النوى ، ويبنون على كواهلهم القصور وهم يسكنون فى منازل كالقبور !

لقد ظلمهم السادة المترفون الذين حسبوا أن هؤلاء إنما خُلقوا للشقاء والخدمة وأما هم فخُلقوا للسيادة والنعمة ! لقد كانت صورة ظالمة ومظلمة ، وإن لم تصل فى ظلمها وظلامها إلى درجة الإقطاع الذى عرفته أوروبا فى عصورها الوسطى ، وكان المزارعون فى الأرض عبيداً لمالكها . فهذا اللون لم يعرفه المجتمع الإسلامى فى أى بلد ولا فى أى عصر ، رغم هذا الانحراف الواضح عن خط الإسلام المستقيم ومع هذا لم يلبث الشعور الإسلامى العام أن أنكره وثار عليه .

٥ - يضاف إلى هذا أن الحكم الليبرالى لم يستطع أن يُطوِّر اقتصاد المجتمع بحيث يتحول إلى مجتمع صناعى قوى ، مكتف بذاته ، قادر على حماية نفسه ، مستخدم لأقصى إمكانات « التكنولوچيا » الحديثة .

صحيح أن الصناعة دخلت فى بعض الأقطار ونجحت إلى حد كبير ، وكان لها أثرها الطيب العظيم بجهد الشركات الوطنية ، كالذى قامت به شركة مصر للغزل والنسج وأشباهها . ولكنها لم تستطع توسيع نطاقها إلى الحد المطلوب ، وبقيت الزراعة محور النشاط الاقتصادى للمجتمع ، كما أنه بقى عالة على الغرب فى الصناعات الثقيلة وفى استيراد الأجهزة والآلات الدقيقة كلها حتى إبرة الخياطة ، كما أنه لم يستطع أن يزيد من مساحة الرقعة الزراعية بما يوازى التزايد المستمر فى عدد السكان ، ولا أن يُحسِّن الإنتاج الزراعى باستخدام الوسائل الحديثة ، ولا أن ينمى الإنتاج الحيوانى ، ولا أن يواجه مشكلة البطالة المتزايدة بعلاج حاسم .

وهكذا ظل « التخلف » سمة مجتمعاتنا . وبهذا تضاعف السوء ، حيث اجتمع إلى سوء التوزيع ضعف الإنتاج .

* * *

٤ - أثر الليبرالية فى الحياة الاجتماعية

وعلى الصعيد الاجتماعى كان للفساد الاقتصادى السابق أثره فى خلق تمايز طبقى لا ريب فيه . مع أن الإسلام - دين المجتمع - يفرض الإخاء والمساواة وينكر الطبقية ويسد عليها الطريق ، ولكن الواقع العملى - بتنكره للإسلام - جعل من الأغنياء « طبقة » تتوارث الغنى والثروة ، كما جعل من الفقراء طبقة تتوارث البؤس والشقوة . أولئك كُتب لهم أن يعيشوا فى حياة الترف ناعمين ، وهؤلاء كُتب عليهم أن يعيشوا فى أكواخ الحرمان لاهثين . وكان هذا الترف فى جانب الأقلية العاطلة ، والحرمان فى جانب الأكثرية العاملة ، نذيراً بانهيار المجتمع وإشرافه على هاوية الهلاك والدمار ، وصدق الله إذ يقول : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا القَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً ﴾ (١) ..

ولا عجب أن شاع شرب الخمر ، ولعب الميسر ، وأصبح فى المجتمع الإسلامى حانات وأندية يُمَارس فيها هذا الرجس من عمل الشيطان !!

ولا غرابة كذلك إذا شاعت الفاحشة ، وانتشر وباء الزنا سراً وعلانية ، وصار فى بلاد الإسلام مراقص وكباريهات قائمة لتسهيل العبث والفجور ، وعملت المؤسسات المشبوهة المخربة عملها فى التهوين من فضيلة العفاف ، وفى التحريض على التحلل من عرا الأخلاق ، وفى تيسير كل السبل للشهوات والغرائز الحيوانية ، واستخدمت كل الوسائل من الصورة والخبر ، والأغنية والقصة و « الفيلم » والتمثيلية ، والزى المغرى ، والسهرات المختلطة ... إلخ .

---

(١) الإسراء : ١٦

وأصبحت القيم الإسلامية الأصيلة ، والعقائد الإسلامية العريقة ، تواجه محنة آخذة بالخناق ، فقد صارت « مودة » قديمة ، وأصبح المتمسكون بها « رجعيين » متخلفين . وتكاتفت الصحافة والخيّالة (السينما) والمسرح والإذاعة والكتاب ، بل المدرسة والجامعة ، وكل المؤسسات التوجيهية والإعلامية ، والتثقيفية والترفيهية ، على السير فى هذا الاتجاه : إغراء الرجال بالمجون والفجور ، وإغراء المرأة بأن تتمرد على فطرتها الأنثوية ، وتتشبه بالجنس الآخر وتنافسه ، وأن تلبس ما يجذب إليها أنظار الرجال ، لا ما يغطى مفاتن الجسد ويستر العورات عن أعين الأجانب . والعجب أن يتم كل هذا الفساد العريض تحت عنوان برّاق مضلّل هو « الحرية الشخصية » بمفهومها الغربى الذى لم تعرفه هذه الأمة ، التى فرض اللّه عليها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وجعل بعضها أولياء بعض ، وحذّرها نبيها من ترك المنكر يفشو دون أن يأخذوا على يد صاحبه ، أو يعمهم اللّه بعقاب من عنده .

وحقت اللعنة على الأمة بانحلال شبابها وبناتها ، فتميّع الشباب واسترجل النساء ! و « لعن اللّه المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال » !

والحقيقة أن موضوع المرأة كان من أظهر الموضوعات التى انهزم فيها المجتمع الإسلامى أمام الغزو الغربى ، فلقد فقدت المرأة المسلمة بسرعة مذهلة شخصيتها الأصيلة ، وتقاليدها العريقة . وأصبحت ذيلاً للمرأة الغربية فى كل شىء ، أو قُل : إنها صارت دمية يحركها العابثون بالقيم من مصممى الأزياء ، وتجار المساحيق ، وأصحاب الصحف الداعرة وغيرهم من المخرِّبين .

يقول : « چان بول رو » فى كتابه « الإسلام فى الغرب » ، فى فصل « تغريب الإسلام » :

« إن التأثير الغربى الذى يظهر فى كل المجالات ويقلب رأساً على عقب المجتمع الإسلامى لا يبدو فى جلاء أفضل مما يبدو فى تحرر المرأة » .

قال : « وكانت تركيا « الكمالية » أول مَن فكر فى تغيير نظام المرأة ، وكان هذا يعنى معارضة التوراة فى سفر التكوين : « وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك » [١] ومعارضة القرآن : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ أ هـ [٢] .

وتحرير المرأة الذى يزعمونه ، يعنى ما قلناه : أن تتمرد على فطرتها بوصفها أنثى خلقها الله لتكون زوجة وأماً ، وأن تدع مملكتها المسئولة عنها لتخرج إلى الشوارع والأسواق والملاهى والمصانع وغيرها ، لتزاحم الرجال بالمناكب ، وتتسلح بكل ألوان الزينة والإغراء . لتجذب الرجال وتباهى النساء الأخريات ، التحرير هنا : يعنى إزالة الحواجز بين المرأة والرجل ليستمتع كلاهما بالآخر فى عبث ، بلا قيود من شريعة أو أخلاق .

كما يعنى تحرير المرأة فى ديار الإسلام أن تدخل إلى العلاقات الأسرية - التى نظمها الإسلام بأحكام الشرع - الأفكار والتقاليد النصرانية التى تحرِّم الطلاق وتعدد الزوجات .. هاتان هما الركيزتان اللتان يقوم عليهما تحرير المرأة المزعوم :

١ - إدخال الأفكار والتقاليد النصرانية فى حياة الأسرة المسلمة .

٢ - إخراج المرأة المسلمة من بيتها ووظيفتها لتفتن الشباب وتنشر الميوعة والفساد والانحلال أو لتكون ألعوبة بأيدى الخبثاء من الرجال .

* * *

٥ - سيادة القوانين الوضعية

وكان من مخلفات الاستعمار وآثاره ، التى أقرتها وباركتها الليبرالية الديمقراطية وجود « قوانين وضعية » تحكم بها « محاكم مدنية » وهى قوانين تنتظم معظم شئون الحياة والعلاقات : المدنية والتجارية والجنائية والإدارية والدولية .

---

(١) الإصحاح الثالث ١٦ - ١٧ (٢) النساء : ٣٤

أما الشريعة الإسلامية التى حكمت ديار الإسلام ثلاثة عشر قرناً ، فقد زُحْزِحت عن مكانها ، وحُصِرت فى ركن ضيق تنظمه وتقضى فيه ، وهو ما يتعلق بشئون الأسرة أو ما يسمى « الأحوال الشخصية » التى تنظر فيها « المحاكم الشرعية » .

ووُصِفت القوانين الحديثة المستوردة من فرنسا وغيرها بأنها عصرية ، وإنسانية ومتطورة ، على حين غُمزت الشريعة وأحكامها بأنها جامدة ، أو رجعية ، أو غير قابلة للتطبيق فى العصر الحاضر ، بل ربما اتُهِمت - تلميحاً أو تصريحاً - بأن فى أحكامها قسوة ووحشية !!

وترتب على إقرار القوانين الوضعية الأجنبية الأصل ، مخالفة الإسلام دين الأمة - بل دين الدولة كما نصّت معظم الدساتير - مخالفة ظاهرة ، بإحلال المحرَّمات ، أو إقرار المنكرات ، أو إهمال الواجبات ، أو إسقاط العقوبات ، مع أمر القرآن الصريح بالحكم بما أنزل اللّه ، ورميه بالكفر والظلم والفسق كل مَن لم يحكم بما أنزل اللّه .

أجل .. رأينا القوانين الوضعية تعطل العقوبات والحدود الشرعية المنصوص عليها فى الكتاب والسُنّة جميعاً ، لأنها لا تليق بالعصر !! وتقر الربا ، وهو من الموبقات السبع فى الإسلام ، ولا تقترفه أمة إلا أُذِنت بحرب من اللّه ورسوله .

ورأيناها تقر شرب الخمر وصنعها واستيرادها والاتجار فيها ، ولا ترى فى ذلك جريمة تستحق العقوبة ، والخمر هى - فى الإسلام - أم الخبائث ومفتاح الشرور .

ورأيناها تقر الزنا ما دام وقوعه بتراضى الطرفين - الزانى والمزنى بها - ولا ترى فى الزنا جريمة إلا فى حالة الاغتصاب والإكراه ، أو فى حالة الخيانة الزوجية إذا رفع الزوج دعوى بذلك على زوجته .

وإذا كان الزنا نفسه ليس جريمة يعاقب عليها القانون الوضعى ، فأولى ألا يعاقب

على مقدمات الزنا من العرى والتهتك والخلاعة ، والتحريض على الفواحش ما ظهر منها وما بطن .

هذا مع أن المفروض أن تكون القوانين معبِّرة عن عقائد الأمة وأخلاقها وتقاليدها ، حامية لقيمها وآدابها وتراثها . ولكن العيب الأول فى هذه القوانين أنها مستوردة من أمة غير أمتنا ، لها عقيدة غير عقيدتنا ، وقيم غير قيمنا ، وأخلاق غير أخلاقنا ، وتقاليد غير تقاليدنا .

إن مجتمعنا يعتبر الزنا جريمة وفضيحة ، ولا يسمح أب لابنته ، ولا أخ لأخته ، ولا زوج لزوجته ، ولا قريب لقريبته أن تسقط فى هذا الإثم أو ما هو دونه - كقُبْلة من شاب أجنبى - فتلوث سمعتها وسمعة أسرتها وتلطخها بالعار .

فأين هذه النظرة لفاحشة الزنا ومقدماته من نظرة الغربيين إلى هذا الأمر ، وكيف نُحَكِّم قوانينهم فى أمرنا ومجتمعهم غير مجتمعنا ؟

يقول الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافى وقد عاش فى فرنسا سنين عدداً :

« القوم هناك يعدون هذه الأمور من الهنات والهينات ، ولا يلقون لها بالاً ولا تثير نفورهم ولا اشمئزازهم ، ولا تهمهم كثيراً مسائل العِرض وما يتصل به ، ويبدو هذا فى كثير من مظاهر حياتهم .

فإذا دخلت - مثلاً - قهوة من قهوات باريس ، أو أية مدينة أو قرية فرنسية أخرى ، فإنه يندر أن تجد رجلاً وامرأة جالسين على مائدة واحدة جلسة وقوراً محتشمة ، بل تجد كليهما يُطوِّق الآخر بذراعه ، ويعبث بكثير من أجزاء جسمه . وتجدهما يستغرقان من حين لآخر فى قبلات حارة عميقة بل إنك لتجد فى هذه القهوات عدداً غير يسير من النساء جالسات على أفخاذ الرجال .

ويتألف معظم هؤلاء من أصدقاء مع صديقاتهم وأخلاّء مع خليلاتهم ، ويندر أن تجد بعضهم زوجاً مع زوجه ، أو خاطبا مع خطيبته .

وتجد مثل هذه المناظر بين الجالسين فى عربات المترو والأتوبيس والقطار وسائر

وسائل المواصلات . وتمر ببعض الطرقات فى باريس أو فى لندن أو تقف فى محطة من محطات المترو أو الأتوبيس فتجد الصديق يحتضن صديقته ، والرجل يحتضن امرأة لم تنعقد معرفته بها إلا منذ دقائق ، ويُقبِّل كل منهما صاحبته على مرأى من جميع الناس ولا يلتفت أحد إليه ، ولا يلقى إليه بالاً ، فمعظمهم مشغول بمثل ما هو مشغول به ، ولكل منهم شأن يغنيه ، وتجد ما هو أبشع منظراً من هذا كله وما يقرب من الفاحشة السافرة إذا دخلت « كباريه » - أى ملهى من ملاهى الليل أو صندوقاً من صناديقه كما يسمونه هناك (Boite de nuit) .

وتدخل مرقصاً من المراقص الراقية فتجد المرأة نصف عارية يحتضنها رجل أجنبى عنها ، وتحتك جميع أجزاء جسمه بجميع أجزاء جسمها ويضمها إلى صدره ويراقصها ، وقد تُطفأ الأنوار عمداً من حين لآخر ليتمكن الراقصان مما لا تسمح به الأضواء .

وقد تجد زوجها قابعاً فى ناحية من المرقص ، وكله إعجاب بما تؤديه زوجته ، ويوديه زميلها من حركات رشيقة !!

ولا يفوته أن يهنئهما بعد فراغهما تهنئة حارة ، بحسن توفيقهما فى رقصتهما !!

هذا فى المراقص الراقية .

أما المراقص الشعبية أو ما يسمونه (Bab mosette) التى تؤمها طوائف العاملات والخادمات والعمال والمسيطرين على النساء ، المتاجرين بأعراضهن ، أما هذه المراقص الشعبية فحدِّث عنها ولا حَرَج ، فإنه لا يكاد يكون شىء فيها محظوراً !

وقد يعلم الزوج هناك أن لزوجته خدناً أو أخداناً ، وقد تعلم الزوجة أن لزوجها خليلة أو خليلات ، ويغمض كل منهما العين على ذلك ، ويتقارضان التسامح ليُشبع كل منهما نزوته ، وقد تدعو الزوجة خليلها إلى الغداء أو العشاء فى منزلها ، فيقابله زوجها بالترحاب مع علمه بأنه خدن لزوجته .

وربما لا تسمح له أوقاته وأعماله بالبقاء معه بعد الغداء أو العشاء ، فينصرف معتذراً مودعاً تاركاً ضيفه الكريم فى رعاية زوجته !!

بل قد يعاشر الرجل منهم امرأة متزوجة معاشرة الأزواج ، ويقيم معها إقامة دائمة فى منزلها مع بقائها فى عصمة زوجها ، ومع علم زوجها بذلك ، ويحدث هذا على الأخص فى الطبقات الراقية ، وقد يُدعى الزوج نفسه إلى الحفلات والمآدب التى يقيمها العاشقان ، ويبيت عندهما ، فيذهب هو إلى مخدعه ، وتذهب الزوجة مع عشيقها إلى مخدعهما الخاص بجوار الحجرة التى يبيت فيها الزوج !!

بل قد يقيم العشيق مع عشيقته وزوجها فى منزل واحد ، ويعيش الثلاثة فى هذا الوضع على أتم وفاق . وهذا الوضع منتشر انتشاراً كبيراً فى فرنسا على الأخص ، ويسمونه هناك : التعايش الثلاثى . وهذا النظام ليس حديثاً عندهم ، بل إنه متأصل لديهم منذ عصور قديمة .

فقد كان كاتب فرنسا الكبير « أناتول فرانس » يقيم بصفة دائمة مع عشيقته مدام « أرمان دو كايافيه » ومع زوجها مسيو « أرمان دو كايافيه » فى منزل واحد .

وقد سئل مرة عن مدى علاقته بخليلته وبزوجها فقال : « إننا نحن الثلاثة نعيش على أتم وفاق » !!

هذه هى تقاليد القوم هناك ، فى فرنسا ، فى الغرب ، فلا غرو أن جاءت قوانينهم معبِّرة عن أوضاعهم وأعرافهم . فكيف تصلح هذه القوانين لنا وبيننا وبينهم هذا البون الشاسع فى النظر إلى الأخلاق والآداب ؟

* * *

٦ - الحياة النيابية

إن أفضل جوانب الليبرالية الديمقراطية - فى نظرى - هو جانبها السياسى ، الذى يتمثل فى إقامة حياة نيابية . يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه الذين تتكون منهم « السُلطة التشريعية » فى البرلمان ، وفى المجلس الواحد أو المجلسين .

وهذا الانتخاب إنما يتم عن طريق الانتخاب الحر العام لمن ينال أغلب الأصوات من المرشحين ، المنتمين إلى الأحزاب السياسية أو المستقلين عنها .

وهذه « السُلطة المنتخبة » هى التى تملك التشريع للأمة ، كما تملك مراقبة السُلطة التنفيذية (الحكومة) ومحاسبتها وإلزامها أو سحب الثقة عنها ، فلا تستحق البقاء .

وبهذه السُلطة المنتخبة يكون أمر الشعب فى يد نفسه . وتصبح « الأمة مصدر السُلطات » .

إن هذه الصورة - من الناحية النظرية - طيبة ومقبولة ، من الوجهة الإسلامية - فى جملتها - لو أمكن تنفيذها على الوجه الذى ينبغى . وأمكن كذلك تفادى ما يصاحبها من مساوىء وشرور .

وإنما قلت « فى جملتها » لأن للفكرة الإسلامية بعض التحفظات على أجزاء معيّنة من هذه الصورة .

فالسُلطة المنتخبة لا تملك التشريع فيما لم يأذن به اللّه ، لا تملك أن تحل حراماً أو تحرِّم حلالاً أو تعطل فريضة ، فالمشرِّع الأول هو اللّه جلَّ شأنه ، وإنما يشرِّع البَشر لأنفسهم فيما أُذِنَ لهم فيه ، أى فيما لا نصّ فيه من مصالح دنياهم ، أو فيما يحتمل وجوهاً عدة ، وأفهاماً شتّى يرجحون أحدها مهتدين بقواعد الشرع . وفى هذا وذاك مجال رحب جداً للمقننين من البَشر . ولهذا يجب أن يقال : إن الأمة مصدر السُلطات فى حدود شريعة الإسلام . كما يجب أن تكون فى المجالس التشريعية هيئة من « الفقهاء » القادرين على الاستنباط

والاجتهاد ، تُعْرض عليها القوانين ، لترى مدى شرعيتها أو مخالفتها . بَيْدَ أن النظام الديمقراطى لم يشترط شيئاً من ذلك ، رغم النص فى الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام .

ثم إن المرشحين لتمثيل الأمة يجب أن يتوافر فيهم الدين والخُلُق بجوار الصفات الأخرى ، كالخبرة بالشئون العامة ، ونحوها . فلا يجوز أن يرشح لتمثيل الأمة فاجر سكير أو تارك للصلاة أو مستخف بالدين .

إن هناك صفتين يشترطهما الإسلام لكل مَن يلى عملاً . الأولى : الكفاية للقيام بهذا العمل والخبرة به . والثانية : الأمانة التى بها يُصان هذا العمل ، ويتقى الله فيه . وهذا ما عبَّر عنه القرآن على لسان يوسف بقوله : ﴿ اجْعَلْنِى عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ ، إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ (١) . وفى قصة موسى على لسان ابنة الشيخ الكبير : ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ القَوِىُّ الأَمِينُ ﴾ (٢) .. فالقوة والعلم تمثل الجانب الذهنى والعملى المشروط للعمل ، والحفظ والأمانة تمثل الجانب الخُلُقى والنفسى المطلوب لنجاحه أيضاً .

ولكن قوانين الانتخاب المستوردة من الغرب الديمقراطى ، لم تشترط شيئاً من ذلك فى المرشح إلا دفع « تأمين » مالى ، يعجز عنه الفقراء من أبناء الشعب ، فضلاً عن نفقات الدعاية الانتخابية التى لم يوضع لها أى حدود .

ولهذا كان المرشحون - غالباً - هم الأثرياء وكبار الملاك الذين يستطيعون أن « يصرفوا » على الانتخابات ، وأن « يشتروا » الأصوات ممن يملك أن يبيع صوته ، ولو بثمن بخس . وكثير من أبناء القرى - وهم جمهور الشعب - لا يملك صوته حتى يتصرف فى بيعه . بل العبد وما ملكت يداه لسيده : مالك المسكن والأرض و « العزبة » .

ولهذا أصبحت « النيابة » عن الأمة - كالوزارة - « حرفة » محتكرة للأسر

---

(١) يوسف : ٥٥ (٢) القصص : ٢٦

الكبيرة . وذوى الجاه والنفوذ . الذين لا يخلو منهم مجلس من المجالس مهما تكن صبغته . لأن هؤلاء الكبراء وزعوا أبناءهم على أحزاب الأغلبية والأقلية ، بحيث يضمنون « وجودهم » فى كل دورة ، سواء أكان الانتخاب - مزوّراً - وهذا هو الغالب ، أم كان الانتخاب حراً نزيهاً ، وقلّما يكون .

ومن ثَمَّ كان معظم الشعب فى شغل بمتاعبه ومآسيه ولقمة عيشه عن هذه « الملهاة » الكبرى ، التى يقوم بالدور الأكبر فى تمثيلها رجال « الأحزاب السياسية » الذين لم يكن لهم هم أكبر من تخاطف عصا القيادة ، وتجاذب كرسى الوزارة ، ومماألأة القصر المالك ، وتضليل الشعب الكادح .

كان الشعب يعتقد أن المرشح الذى تريده الحكومة سينجح ، أيُّد هو أو عارض ، فإذا كانت الحكومة سعدية سينجح السعديون وحلفاؤهم ، وإذا كانت وفدية سينجح الوفديون . كما كان يعلم أن الإنجليز - من وراء الستار - إذا أرادوا حزباً لم يعجزوا عن إنجاحه ، وإذا كرهوه لم يعجزوا عن إسقاطه .

ولهذا كان الذين يشتركون فى الانتخابات فى بلد كمصر نسبة ضئيلة جداً من مجموع الناخبين . لم تزد مرة حسب الإحصاءات عن ١٢ فى المائة .

وكان الدستور يعطى الحكومة حق إعلان « الأحكام العرفية » فى بعض الأحوال الاستثنائية ، ولكن هذه الأحوال - للأسف - أصبحت هى الأساس والقاعدة ، وظلت مصر سنين طويلة سجينة الحكم العرفى أو العسكرى ، ولم تتحرر من نيره ، إلا فترات قليلة جداً كأنها ومضة برق ثم تختفى ، ولم تقف البرلمانات المنتخبة - للأسف أيضاً - فى صف الحرية ، ولم تقل يوماً للحكومة : ارفعوا أيديكم عن الشعب ، أغمدوا هذا السيف المصلت على رقبته : سيف الأحكام العسكرية !

وفتحت السجون والمعتقلات أبوابها للبرآء الشرفاء من أبناء الوطن ، وتخلطت السياط بدماء الكثيرين منهم ، وأكلت من لحومهم ، كما حدث فى

سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ [١] ، وهذه المجالس صامتة ، لم تنبس ببنت شفة ، إن لم تكن مؤيدة !!

وكيف لهذه المجالس ذلك وأغلب أعضائها من حزب الحكومة . الذى يواليها فى الخير والشر ، ويؤيدها بالحق والباطل ، وكثير منهم يعلم أنه لم ينجح إلا بقوة الحكومة وتأييدها ، فكيف يعارض الفرع أصله ، والخادم مولاه ؟

كما لم تستطع هذه البرلمانات أن تنتصر لفئات الشعب من الفلاحين والعمال والمحترفين وغيرهم من الجاهدين المجاهدين فى سبيل الرزق الحلال . وذلك لأن جل أعضائها كانوا من المترفين الذين ولدوا وفى أفواههم ملاعق الذهب ، فكيف يحسون بآلام المتعَبين ؟ بل كيف يكون لهؤلاء المساكين مطالب وهم ما خُلقوا إلا ليعملوا فى أرضهم زُرَاعاً ، أو فى قصورهم خُدَّاماً ؟!

والقصر الملكى ماذا كان دوره ؟ لقد كان غارقاً - مع الحاشية والبطانة - فى الترف والعبث . ولكنه - من ناحية أخرى - كان يشجع « التناحر الحزبى » القائم ويغذيه ، ليستطيع عند الحاجة ضرب الأحزاب والزعامات السياسية بعضها ببعض ، ويظل هو متربعاً على عرشه ، متمكناً من سلطانه .

لقد فشلت الحياة النيابية ، وذهبت حسنة الديمقراطية السياسية هباء .

وكان لهذا الفشل أسباب عديدة أهمها :

١ - قصور النظام الليبرالى الديمقراطى كله ، وما فيه من عيوب ذاتية ، كما سنبين ذلك فيما بعد .

٢ - فساد الأنظمة الانتخابية التى لم تضع أى شروط للمرشح غير الشرط المالى ، وخلو صحيفته من سوابق الجرائم المخلة بالشرف ، ونحو ذلك من الأمور السلبية .. وعدم تقييد الدعاية الانتخابية بأى قيد ، وعدم وضع ضمانات كافية لنزاهة الانتخابات وحريتها . إلى غير ذلك .

---

(١) انظر مذكرات الأستاذ محمد على الطاهر عن « معتقل هايكستب » تجد فيه بعض الملامح عن هذه الفترة الكئيبة .

٣ - انتشار الأمية والجهل لدى أكثر فئات الشعب ، وعدم نضوج الوعى السياسى بين المواطنين .

٤ - عدم إيمان الكثيرين بجدوى الانتخابات وعدم الثقة بنتائجها ، لاعتقادهم أن ما تريده الحكومة سينفذ .

٥ - غموض الدستور وقصوره بل تناقضه فى بعض الأحيان ، مما أدى إلى البلبلة والفوضى . ففى مصر - مثلاً - يقرر فى المادة ١٤٩ : أن دين الدولة هو الإسلام ، على حين لا يضع أى ضمانات لرعاية هذه المادة ووضعها موضع التنفيذ ، كما لم يحدد - تحديداً كافياً - سُلطة الوزراء وصلتهم بالشعب ، ممثلة فى نوابها ، وموقفهم من رئيس الدولة - الملك حينئذ - وكل ما جاء مما يتصل بهذه النقطة الحساسة لا يكاد يتجاوز ثلاثة أسطر كلها غموض وعموم .

٦ - فساد الأوضاع الاقتصادية التى جعلت أصحاب الثروة هم الذين يملكون الأصوات ، وجعلت الكثيرين يبيعون أصواتهم بثمن بخس .

٧ - فساد الأحزاب السياسية التى كانت شبه محتكرة للنيابة والحكم فى تلك المرحلة ، والتى بلغ الاختلاف والخصام منها مبلغاً مزّق الأمة شر ممزق .

* * *

موقف الحركة الإسلامية من هذه الأوضاع

لم تقف « الحركة الإسلامية » من هذه الأوضاع العُوج موقف المتفرج أو المحايد ، ولم ترض لنفسها أن تعيش خرساء اللسان شلاّء اليد ، وسوس الفساد ينخر فى كيان الأمة .

لقد حملت لواء الجهاد ، ووقفت فى الساحة تطالب بضرورة التغيير . لم تبخل بالنصح والبيان والإنذار بالخطر . ولم تكتف بإرسال صيحاتها عالية مدوية ، تنبه الغافلين ، وتوقظ النائمين ، وتعلّم الجاهلين ، عن طريق كُتّابها ومحاضريها وخطبائها ، ومحدثيها ، بل شخّصت الداء ، ووصفت الدواء ، وقدّمت الحلول ،

ورسمت الخطوط المؤلفة للتغيير والإصلاح ، على هدى من شرع الإسلام ، وروح الإسلام .

أجل .. وقفت الحركة الإسلامية صابرة مصابرة مرابطة ، تقاوم الانحراف والفساد ، ووراءه الحكومات المتعاقبة القادرة على البطش ، والأحزاب المحتكرة للحكم .. ومن ورائها الإقطاع المتسلط ، ورأس المال المتحكم ، ومن وراء ذلك كله القصر الحاكم ، والإنجليز المحتلون .

● الحركة تطالب بتغيير الأوضاع وترسم منهج التغير :

وأكتفى هنا بتسجيل فقرات من المقالات التى كتبها مؤسس الحركة الإسلامية الإمام الشهيد حسن البنا [1] ، فى افتتاحيات صحيفة الحركة اليومية سنة ١٩٤٨ ، ونشرت بعد ذلك مراراً وتكراراً فى رسالة خاصة بعنوان : « مشكلاتنا فى ضوء النظام الإسلامى » .

ولم تكن هذه فى الحقيقة مجرد مقالات ، بل خطابات مفتوحة ، أو بيانات موجهة إلى كل مَن يعنيه أمر البلاد ، وبخاصة الذين قُدِّر لهم أن يحملوا مسئولية قيادتها .

ولهذا كانت تبدأ المقالات بهذه الكلمات :

« إلى رئيس الحكومة باعتباره المسئول الأول ..

وإلى أعضاء الهيئات النيابية - على اختلافها - باعتبارهم الدعاة الرسميين لنظام الإسلام .

---

(١) بالإضافة إلى ما كتبه رجال الحركة فى الصحف والكتب مثل الشيخ محمد الغزالى ، والشهيدين عبد القادر عودة وسيد قطب ، وغيرهم . وإلى التيار الضخم الذى أوجدته الحركة بخطبها ومحاضراتها وأحاديثها وسائر أساليبها ، التى ظهر أثرها فى كافة فئات الشعب .

وإلى رؤساء الهيئات الشعبية والسياسية والوطنية والاجتماعية ، باعتبارهم قادة الفكر وموجهى الجماهير .

وإلى كل محب لخير العالم وسيادة بنى الإنسان .

أُوجِّه هذه الكلمات ، أداءً للأمانة ، وقياماً بحق الدعوة ..

ألا هل بلّغت اللّهم فاشهد » حسن البنا .

وإذا كان الحديث عن مصر خاصة ، فإنها مثال لما يجرى فى البلاد العربية الأخرى . ثم إن مصر تُعَد كبرى الدول العربية ، وقِبْلة الثقافة للبلاد الإسلامية نظراً لوجود أزهرها العريق . وهى البلد « الأم » لكبرى الحركات الإسلامية الحديثة ، فلا عجب أن تفرد تجربتها ببعض العناية .

* *

● فى القضية الوطنية :

وتحت عنوان « قضيتنا الوطنية وكيف تُحَل فى ضوء التوجيه الإسلامى » يتحدث الشهيد البنا عن الأحداث الوطنية التى تحددت فى ذلك الوقت فى « تحقيق وحدة وادى النيل - شماله وجنوبه - وجلاء القوات الأجنبية عنه جميعاً » .

وبعد أن يبيِّن الموقف الإسلامى النظرى من هذه القضية ، يقدِّم الحل العملى فيقول :

« لقد فاوضنا فلم نصل إلى شىء ، لتعنت الإنجليز وتصلبهم ومناوراتهم ..

واحتكمنا فلم نصل إلى شىء كذلك ، أمام تغليب المصالح الدولية والمطامع الاستعمارية ، ولقد قال كاتب فاضل : إننا وصلنا إلى كسب أدبى عظيم بالدعاية الواسعة لقضيتنا بطرحها أمام أنظار العالم كله ، وإخراجها من حيِّز التفاهم الثنائى الضيق ، إلى حيِّز التحاكم الدولى الواسع ، وذلك صحيح - ولكن هذا الكسب الأدبى لن يغنى عن الحقيقة الواقعة شيئاً ، وهى أننا ما زلنا مع

الإنجليز حيث كنا لم نتقدم خطوة ، بل إن هذا الركود كان مدعاة إلى التساؤل والبلبلة .

لم يبق إذن إلا « النبذ على سواء » بأن نعلنهم بالخصومة الصريحة السافرة ، ونقرر فى صراحة إلغاء ما بيننا وبينهم من معاهدات واتفاقات ، ونعلن اعتبار أمة الوادى معهم فى حالة حرب - ولو سلبية - وننظم حياتنا على هذا الاعتبار ، اقتصادياً : بالاكتفاء والاقتصار على ما عندنا وعند إخواننا العرب والمسلمين والدول الصديقة إن كانت ، واجتماعياً : : بتشجيع روح العزة والكرامة وحب الحرية ، وعملياً : بتدريب الشعب كله تدريباً عسكرياً حتى يأتى أمر الله . وتهيأ نفوس الشعب لذلك بدعاية واسعة تامة كاملة ، كما تفعل الأمم إذا واجهت حالة الحرب الحقيقية ، وتتغير كل الأوضاع الاجتماعية على هذا الأساس » .

* *

● الوحدة العربية والإسلامية :

وتحت عنوان : « وحدتنا فى ضوء التوجيه الإسلامى » كتب الشهيد حسن البنا رحمه الله يقول :

« معلوم أن الإسلام رسالة عالمية جاءت لخير الأمم والشعوب جميعاً ، لا فرق بين عربى ولا عجمى أو شرقى أو غربى ، ولهذا دعا إلى القضاء على الفوارق الجنسية والعنصرية ، وأعلن الأخوة الإنسانية ، ورفع لواء العالمية بين الناس لأول مرة فى تاريخ البَشر » .

« ومعلوم أن الإسلام كذلك قد قرر من باب الأولى أقوى معانى الأخوة بين المؤمنين به ، والمنتسبين إليه ، والمعتقدين برسالته ، حتى جعل الأخوة معنى من معانى الإيمان ، بل هى أكمل معانيه » .

*

« ويوم واجه المسلمون العالم كله صفاً واحداً ، وقلباً واحداً فى ظل هذه الأخوة الصادقة الحقة ، لم تلبث أمامهم ممالك الروابط الإدارية أو السياسة

المجرّدة ساعة من نهار ، وانهزم أمامهم - بغير نظام - الروم والفُرس على السواد ، وكوّنوا امبراطورية ضخمة تمتد من المحيط إلى المحيط ، ذات علم وحضارة ، وقوة وإشراق » .

« ويوم غفلوا عن سر قوتهم ولم يأخذوا بهدى كتابهم : ﴿ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ ، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (١) ودبّ إليهم داء الأمم من قبلهم : من تغليب المصالح المادية الزائلة على الأخوة الإيمانية الباقية .. تمزقت هذه الإمبراطورية أيدى سبا ، ولعبت بها المطامع الداخلية والخارجية ، وانتهى أمرها أخيراً جداً بعد الحرب العالمية الأولى إلى الانهيار ، والوقوع فى أسر خصومها من غير المسلمين الذين احتلوا أرضها ، وملكوا أمرها ، وتقاسموها فيما بينهم ، وظنوا أنه قد انتهى أمر الإسلام وختمت الحرب الصليبية أفضل ختام » .

« وكانت الدسيسة الكبرى التى اقتحمت على المسلمين عقولهم وقلوبهم أولاً ، ثم أرضهم وبلادهم ثانياً ، هى تأثرهم بالعنصرية والشعوبية ، واعتداد كل أمة منهم بجنسها ، وتناسى ما جاء به الإسلام من القضاء على العصبية الجاهلية والتفاخر بالأجناس والألوان والأنساب .

*

« وقد انتهت الحرب العالمية الثانية ، التى قضت على العنصريات الحديثة فى أوروبا ، عنصرية النازية والفاشية ، فرأينا بعدها الدول الأوروبية الكبرى تسعى سعياً حثيثاً إلى التجمع والتكتل ، باسم العنصريات تارة ، والمصالح تارة أخرى .

« نحن أمام كل هذه الأوضاع العالمية الجديدة ، وأمام تشابه قضايانا وتشاكلها ، فهى كلها قضية واحدة ، معناها استكمال الحرية والاستقلال ، وتكسير قيود الاستغلال والاستعمار ، لا بد أن نلجأ من جديد إلى ما فرضه

---

(١) الأنفال : ٤٦

الإسلام على أبنائه منذ أول يوم حين جعل الوحدة معنى من معانى الإيمان .. يجب أن نتكتل ونتوحد . وقد بدأنا بالجامعة العربية ، وهى وإن كانت لم تستقر - بعد - الاستقرار الكامل ، إلا أنها نواة طيبة مباركة على كل حال ، فعلينا أن ندعمها ونقويها ، ونخلصها من كل ما يحيط بها من عوامل الضعف والتحلل ، وعلينا بعد ذلك أن نوسع الدائرة حتى تتحقق رابطة شعوب الإسلام - عربية وغير عربية - فتكون نواة « لهيئة الأمم الإسلامية » .. بإذن الله » .

وبهذه الطريقة التى ستضيف إلى وسائلنا الخاصة لكل أمة ، من النبذ والجهاد ، معنى آخر من معانى القوة ، هو الوحدة والتجمع ، نستطيع أن نتخلص ، وأن نحفظ التوازن العالمى بين الأمم الطامعة ، والدول المتنافسة على المغانم والحطام .

* *

● نظام الحكم :

وتحت عنوان « نظام الحكم أو الحكومة فى الإسلام » كتب الشهيد يقول :

« يفترض الإسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعى الذى جاء به للناس ، فهو لا يقر الفوضى ، ولا يدع الجماعة المسلمة بغير إمام ، ولقد قال رسول الله ﷺ لبعض أصحابه : « وإذا كنتم ثلاثة فأمِّروا عليكم رجلاً » .

« فمَن ظن أن الدين - أو بعبارة أدق : الإسلام - لا يعرض للسياسة أو أن السياسة ليست من مباحثه ، فقد ظلم نفسه وظلم علمه بهذا الإسلام ، ولا أقول ظلم الإسلام ، فإن الإسلام شريعة الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .. وجميل قول الإمام الغزالى رضى الله عنه : « اعلم أن الشريعة أصل ، والملك حارس ، وما لا أصل له فمهدوم ، وما لا حارس له فضائع » .

« فلا تقوم « الدولة » الإسلامية إلا على أساس « الدعوة » حتى تكون « دولة رسالة » لا تشكيل إدارة ، ولا حكومة مادة جامدة صماء لا روح فيها - كما لا تقوم « الدعوة » إلا فى حماية تحفظها وتنشرها وتبلغها وتقويها .

*

« وأول خطئنا أننا نسينا هذا الأصل ، ففصلنا الدين عن السياسة عملياً وإن كنا لم نستطع أن نتنكر له نظرياً ، فنصصنا فى دستورنا على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام ، ولكن هذا النص لم يمنع رجال السياسة وزعماء الهيئات السياسة أن يفسدوا « الذوق الإسلامى » فى الرؤوس ، والنظرة الإسلامية فى النفوس ، والجمال الإسلامى فى الأوضاع . باعتقادهم وإعلانهم وأعمالهم على أن يباعدوا دائماً بين توجيه الدين ومقتضيات السياسة ، وهذا أول الوهن وأصل الفساد » .

* *

ثم بيّن الدعائم التى يقوم عليها الهيكل الأساسى لنظام الحكم فى الإسلام ، وهى : مسئولية الحاكم ، ووحدة الأمة ، واحترام إرادتها . وبعد أن يشرح هذه الثلاث مبيِّناً أن لا عبرة بالأسماء والأشكال متى تحققت هذه القواعد . يبيِّن موقف الإسلام من النظام النيابى ومن الدستور المصرى موضحاً غموض هذا الدستور فى تحديد مسئولية الحكومة .. ثم يتعرض للأحزاب التى فقدت كل مقومات البقاء والاستمرار ، ولم يبق لها هم إلا التنافس على الحكم لإرضاء الأنصار ، واضطهاد الخصوم ، فيقول :

● الأحزاب المصرية :

« لقد انعقد إجماع طلاَّب الإصلاح على أن الأحزاب المصرية هى سيئة هذا الوطن الكبرى ، وهى أساس الفساد الاجتماعى الذى نصطلى بناره الآن وأنها ليست أحزاباً حقيقية بالمعنى الذى تُعرف به الأحزاب (فى بلاد الديمقراطيات !) فهى ليست أكثر من سلسلة انشقاقات أحدثتها خلافات شخصية بين نفر من أبناء هذه الأمة ، اقتضت الظروف فى يوم ما أن يتحدثوا باسمها وأن يطالبوا بحقوقها القومية . كما انعقد الإجماع على أن هذه الأحزاب لا برامج لها ولا مناهج ، ولا خلاف بينها فى شىء أبداً إلا فى الشخصيات . وآية ذلك واضحة فيما تعلن من بيانات خارج الحكم ، وفيما تطلع به من خطب العرش

داخل الحكم . وبما أن الأحزاب هى التى تقدِّم الشيوخ والنواب ، وهى التى تُسيِّر دفة الحكم فى الحياة النيابية ، فإن من البدهى ألا يستقيم أمر الحكم وهذه حال مَن يُسيِّرون دفته .

*

« وهذا الكلام الذى انعقد إجماع الأمة عليه ، أعلنه شيوخ ونواب وفقهاء ودستوريون فى صراحة ووضوح ، ومَن قرأ ما كتبه علوبة باشا فى كتابه « مبادىء وطنية » أو الأستاذ حسن الجداوى فى كتابه « عيوب الحكم فى مصر » أو غيرهما من الكُتَّاب رأى صدق ما نقول - وحسبنا أن ننقل هنا فقرة من كتاب الفقيه الدستورى الأستاذ سيد صبرى « مبادىء القانون الدستورى » عن الأحزاب المصرية قال : « والواقع أنه لم يعد لأغلب الأحزاب السياسية فى مصر برنامج يدافع عنه أنصاره ، بل أصبح كل حزب عبارة عن وزير سابق له أنصار ومريدون ، ولهذه النتيجة أهميتها فإن الانتخاب لن يقوم على المفاضلة بين البرامج ، فقد أصبحت واحدة للجميع . بل سيقوم على الثقة بالأشخاص أو المفاضلة بينهم ، وستكون الانتخابات شخصية لا حزبية بالمعنى المفهوم لدى الشعوب الغربية ، وبديهى أن بقاء الأحزاب على هذا المنوال يقسم البلاد شيعاً وأحزاباً ، ويثير الشقاق والمنازعات بين الأفراد والأسرات بلا سبب مفهوم ولا أساس معقول » .

« وإذا أضيف إلى هذا أن مصر ما زالت بلداً محتلاً إلى الآن ، وأن الذى يستفيد من هذه الفُرقة هم المحتلون الغاصبون فقط ، وأنه إذا استسيغ الخلاف - وهو غير مستساغ بحال - فى أمة من الأمم ، فإن أمة وادى النيل هى أحوج ما تكون إلى أكمل معانى الوحدة تتجمع قواها فى نضال الاستقلال ، وفى عمل الإصلاح الداخلى - كان الأمر أخطر من أن يُهمل أو يُستهان به » .

* *

● عيوب نظم الانتخاب فى مصر :

وبعد الحديث عن خلل الأحزاب ، يتحدث عن خلل الانتخاب فيقول :

« ونحن فى مصر قد أخذنا بنظام الانتخاب المباشر تارة فى قانون سنة ١٩٢٣ ،

وبنظام الانتخاب على درجتين فى قانون سنة ١٩٣٠ ، وكلاهما فى الواقع لم يحقق الغرض المقصود منه ، وظهرت له حين التطبيق عيوب يجب أن نعمل على إصلاحها بتعديل شامل ، وليس الخطأ عيباً في ذاته -ولكن رضا به والاستمرار عليه والدفاع عنه هو الخطأ كل الخطأ - ولقد شعر الجميع بقصور قانون الانتخاب الحالى عن الوفاء بالغرض الذى وضع من أجله ، وهو الوصول إلى اختيار الصالحين للنيابة عن الأمة ، ووُجِهت إليه انتقادات مُرّة كشفت عن كثير من العيوب التى أهمها ما ذكره الدكتور سيد صبرى فى كتابه « مبادئ القانون الدستورى » أنه أوجد هيئة ناخبة لا يمكنها تحقيق الغرض من الانتخابات على الوجه المطلوب ، وأنه لم يحقق فكرة تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، وأنه لم يوصل إلى إيجاد هيئة تعمل للصالح العام مجرّدة من كل قيد . وقد أورد بعد ذلك إحصائية دقيقة خلص منها بالأرقام إلى أن قرارات البرلمان المصرى فى أدواره المختلفة لا تعبِّر عن رأى الأمة ولا عن رأى أكثريتها ، ولا عن رأى أقلية محترمة من أبنائها وإنما تعبر عن رأى نسبة ضئيلة من مجموع مَن له حق الانتخاب ، لم تصل يوماً ما إلى ١٢ فى المائة وبيان ذلك :

أن مجلس النواب سنة ١٩٢٦ لا تمثل قراراته - مع أنها صحيحة ونافذة بحكم القانون - إلا ٧٥ر١٠٪ من هيئة الناخبين ، ومجلس سنة ١٩٢٩ نسبة التمثيل فيه ٢٥ر٩٪ ، ومجلس سنة ١٩٣٦ النسبة فيه ٢٥ر٩٪ ، ومجلس سنة ١٩٣٨ النسبة فيه ٧٥ر١١٪ ، ومجلس سنة ١٩٤٢ النسبة فيه ٧٥ر٩٪ ، والمجلس الحالى ليس أفضل مما تقدمه .

فكيف يُقال بعد هذا أن ذلك تعبير عن رأى الأمة ، وتمثيل صحيح لها ؟؟

*

● تعديل وإصلاح :

« لا بد من تعديل وإصلاح لقانون الانتخاب ، ومن وجوه هذا الإصلاح الضرورية :

١ - وضع صفات خاصة للمرشحين أنفسهم ، فإذا كانوا ممثلين لهيئات فلا بد

أن يكون لهذه الهيئات برامج واضحة وأغراض مفصّلة يتقدم على أساسها هذا المرشح - وإذا لم يكونوا ممثلين لهيئات فلا بد أن يكون لهم من الصفات والمناهج الإصلاحية ما يؤهلهم للتقدم للنيابة عن الأمة ، وهذا المعنى مرتبط إلى حد كبير بإصلاح الأحزاب فى مصر ، وما يجب أن يكون عليه أمر الهيئات السياسية فيها .

٢ - وضع حدود للدعاية الانتخابية ، وفرض عقوبات على مَن يخالف هذه الحدود . بحيث لا تتناول الأسر ولا البيوت ولا المعانى الشخصية البحتة التى لا دخل لها فى أهلية المرشح ، وإنما تدور حول المناهج والخطط الإصلاحية .

٣ - إصلاح جداول الانتخاب ، وتعميم نظام تحقيق الشخصية ، فقد أصبح أمر جداول الانتخاب أمراً عجيباً بعد أن لعبت بها الأهواء الحزبية والأغراض الحكومية طوال هذه الفترات المتعاقبة ، وفرض التصويت إجبارياً .

٤ - وضع عقوبة قاسية للتزوير من أى نوع كان ، وللرشوة الانتخابية كذلك .

٥ - وإذا عُدِل إلى الانتخاب بالقائمة - لا الانتخاب الفردى - كان ذلك أولى وأفضل ، حتى يتحرر النواب من ضغط ناخبيهم وتحل المصالح العامة محل المصالح الشخصية فى تقدير النواب والاتصال بهم .

وعلى كل حال فأبواب الإصلاح والتعديل كثيرة ، هذه نماذج منها ، وإذا صدق العزم وضح السبيل ، والخطأ كل الخطأ فى البقاء على هذا الحال والرضا به ، والانصراف عن محاولة الإصلاح » .

*

● ضعف الحكومات :

« لا يجادل أحد فى أن الحكومات المتعاقبة قد ضعفت عن أداء واجبها ، وفقدت معظم هيبتها فى النفوس كحكومة بسبب هذا التجريح بالحق والباطل الذى تمليه الروح الحزبية البحتة ، وبسبب هذا العجز الناتج عن عدم تحديد

المسئولية والاضطلاع بها كاملة غير منقوصة ، ولولا أن النفوس فى مصر مطبوعة بطابع الطاعة والاستسلام ، والأعمال تسير بطريق روتينى لا تجديد فيه ولا ابتكار .. لتعطل كل شىء ولعجز الدولاب الإدارى المضطرب عن أن ينهض بحاجات الشعب أو أن يؤدى للناس عملاً » .

*

● هيبة القانون :

« ولا شك أن سلطان القانون قد تزعزع وفقد معظم احترامه كذلك ، بسبب هذه الاستثناءات والمحسوبيات والحيل المتكررة والاعتداء أحياناً بنسخ القانون لغرض شخصى ... ولو أن هذا النسخ بقانون فى ظاهر الأمر . ولكن الدوافع تكون معروفة دائماً ولا تخفى على أحد ، فيعمل ذلك عمله فى النفوس وينال من هيبة القانون واحترام النظام » .

*

● حزبية عمياء :

« ولا شك أن نار الخصومة والحقد قد اضطرمت فى نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء ، بفعل هذه الحزبية الخاطئة ، التى لم نفهمها نحن فى مصر فى يوم من الأيام على أنها خلاف فى الرأي لا يفسد للود قضية ، بل فهمناها عداوة وبغضاء يتعدى النظر فى المصالح العامة إلى المقاطعة فى كل الشئون عامة وخاصة ، وإلى أن نرى الحق فى جانب خصومنا الحزبيين باطلاً والباطل فى جانب أنصارنا الحزبيين حقاً ، ونصدر عن هذا الشعور فى كل تصرفاتنا وصلاتنا ، ويستفحل الداء ويستشرى حتى فى أحرج المواقف ، فلا نستطيع أن نوحد صفوفنا فى أى موقف قومى - مهما يكن - يتوقف عليه إصلاح أمرنا ومستقبل بلادنا ... وهذا الشعور البغيض ، والفهم الخاطىء للحزبية الذى تحول إلى عداوة متأصلة ، قد كان من نتائجه : أن انصرفت معظم الجهود الفكرية والعملية إلى أمرين استغرقا كل اهتمام رجالنا ، وهما : الإيقاع بالخصوم الحزبيين ، واتقاء مكايدهم . فالحاكم يصرف جل همه فى هاتين

الناحيتين ، والمعارضة لا تقل عن الحاكم اهتماماً بهما ، وفى سبيل ذلك تضيع الحقوق ، وتتعطل المصالح ، ويرثى الأصدقاء ، ويشمت الأعداء ، ويستفيد الخصم الجاثم على صدر البلاد » .

*

« هذه الحال قد أنتجت التحطم فى المعنويات والفساد والاضطراب فى الماديات ، وقد بلغ الأمر منتهاه ولم يعد فى قوس الصبر منزع ولا بد من تغيير حازم حاسم سريع . فإما أن يفقه أولو الأمر هذه الحقيقة ويقدروها ، فيبادروا فى سرعة إلى إجراء التغيير الصالح برأيهم وعلى أيديهم ، وفى ذلك السلامة والاستقرار ، وما زال فى الوقت متسع للإصلاح ، وإما أن يظلوا فى هذا الانصراف فتسبقهم الحوادث ، ويفلت من يدهم الزمام ، ولا يدرى عاقبة ذلك إلا الله » .

* *

● المشكلات الاقتصادية :

وتحت عنوان « النظام الاقتصادى » يقول الإمام الشهيد :

« هناك حقائق لا يستطع أحد أن ينكرها ، أو يتجاهلها ، منها :

(أ) غنى طبيعى :

إن هذا البلد ليس فقيراً بطبيعته ، بل لعله أغنى بلاد الله تبارك وتعالى بخيراته الطبيعية ، وثرواته المختلفة ، من زراعية ومائية وحيوانية ومعدنية ، ونيله العجيب ، ووديه الخصيب ، وما شئتَ من فضل الله تبارك وتعالى على مصر وأهل مصر منذ القدَم : ﴿ اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [1] ..

(ب) استغلال أجنبى :

ومنها أن الأجانب الذين احتلوا هذا الوطن - بغفلة من أهله ، وتساهل من حكامه ، وظلم من غاصبيه - أسعد حالاً من أهله وبنيه ، وأنهم قد وَضعوا

---

(١) البقرة : ٦١

أيديهم على أفضل منابع الثروات فيه ، شركات أو أفراداً ، فالصناعة والتجارة ، والمنافع العامة والمرافق الرئيسية ، كلها بيد هؤلاء الأجانب حقيقة ، أو الأجانب الذين اتخذوا من الجنسية المصرية شعاراً وما زالوا يحنون بعد إلى أوطانهم ويؤثرونها بأكبر أرباحهم .

(جـ) ثراء فاحش وفقر مدقع :

ومنها أن التفاوت عظيم ، والبون شاسع ، والفرق كبير بين الطبقات المختلفة فى هذا الشعب - فثراء فاحش وفقر مدقع - والطبقة المتوسطة تكاد تكون معدومة ، والذى نسميه نحن الطبقة المتوسطة ليسوا إلا من الفقراء المعوزين وإن كنا نسميهم متوسطين ، على قاعدة : بعض الشر أهون من بعض ، ورحم اللّه فقهاءنا الذين حبرّوا البحوث الطويلة فى الفرق بين الفقراء والمساكين وإن كان كلاهما من المحتاجين البائسين .

(د) تخبط اقتصادى :

ومنها - وهو الأهم - أننا فى وسط هذا المعترك الحاد الصاخب العنيف ، بين المبادىء الاقتصادية - من رأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية - لم نحدد لوناً نصبغ به حياتنا الاقتصادية فى وقت تحتم فيه التحديد ، وتعقدت فيه الأمور بحيث لم تعد تنفع فيها أنصاف الحلول ، ولم يعد يجدى إلا الوضوح الكامل ، وتحديد الأهداف تحديداً دقيقاً ، والسير إليها فى قوة وعزيمة ، وهذه الأوضاع - وإن امتزجت بها المعانى السياسية - إلا أنها فى أغلب صورها ودوافعها ونتائجها تعاليم وأوضاع اقتصادية . ولهذا كان لا بد لنا من أن نختار لوناً من هذه الألوان أو من غيرها إن استطعنا ، لنعيش فى حدود وضع معلوم ، له خصائصه ومميزاته ، يحدد أهدافنا الرئيسية . ويرسم لنا طريق العمل للوصول إلى هذه الأهداف .

• إلى الإسلام :

وأعتقد أنه لا خير لنا فى واحد من هذه النظم جميعاً ، فلكل منها عيوبه الفاحشة ، كما له حسناته البادية .. وهى نظم نبتت فى غير أرضنا ، لأوضاع

غير أوضاعنا ، ومجتمعات فيها غير ما فى مجتمعنا .. فضلاً عن أن بين أيدينا النظام الكامل الذى يؤدى إلى الإصلاح الشامل ، فى توجيهات الإسلام الحنيف ، وفيما وُضِعَ للاقتصاد القومى من قواعد كلية أساسية لو علمناها وطبقناها تطبيقاً سليماً لانحلت مشكلاتنا . ولظفرنا بكل ما فى هذه النظم من حسنات ، وتجنبنا كل ما فيها من سيئات ، وعرفنا كيف يرتفع مستوى المعيشة ، وتستريح كل الطبقات ، ووجدنا أقرب الطرق إلى الحياة الطيبة » .

* *

● قواعد النظام الاقتصادى فى الإسلام :

ثم يتحدث الأستاذ رحمه الله عن أهم قواعد نظام الإسلام الاقتصادى ، فيلخصها فى عشر هى :

١ - اعتبار المال الصالح قوام الحياة ، ووجوب الحرص عليه ، وحسن تدبيره وتثميره .

٢ - إيجاد العمل والكسب لكل قادر .

٣ - الكشف عن منابع الثروات الطبيعية ، ووجوب الاستفادة من كل ما فى الوجود من قوى ومواد .

٤ - تحريم موارد الكسب الخبيث .

٥ - تقريب الشقة بين مختلف الطبقات ، تقريباً يقضى على الثراء الفاحش والفقر المدقع .

٦ - الضمان الاجتماعى لكل مواطن ، وتأمين حياته ، والعمل على راحته وإسعاده .

٧ - الحث على الإنفاق فى وجوه الخير ، وافتراض التكافل بين المواطنين ، ووجوب التعاون على البر والتقوى

٨ - تقرير حُرْمة المال ، واحترام المِلْكية الخاصة ما لم تتعارض مع المصلحة العامة .

٩ - تنظيم المعاملات المالية بتشريع عادل رحيم ، والتدقيق فى شئون النقد .

١٠ - تقرير مسئولية الدولة فى حماية هذا النظام .

والذى ينظر فى تعاليم الإسلام ، يجد فيه هذه القواعد مبينة فى القرآن الكريم والسُنَّة المطهرة ، وكتب الفقه الإسلامى بأوسع بيان » .

* *

• حلول ومقترحات عملية لإصلاح الوضع الاقتصادى :

وبعد أن شرح الأستاذ هذه القواعد العشر شرحاً مركزاً مختصراً ، عاد إلى الجانب العملى ، فقدّم فيه طائفة من الحلول والمقترحات الهامة ، المستوحاة من هدى الإسلام :

* استقلال النقد :

يقول : « ذكرنا بعض الأصول التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الإسلامى ، والروح التى تمليها علينا تلك الأصول التى تنتج مع التطبيق الصحيح وضعاً اقتصادياً سليماً ليس أفضل منه فهى توجب استقلال نقدنا ، واعتماده على رصيد ثابت من مواردنا ومن ذهبنا لا على أذونات الخزانة البريطانية ودار الضرب البريطانية والبنك الأهلى البريطانى - وإن كان مقره مصر - وتأمل الآية الكريمة : ﴿ وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِى جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِياماً ﴾ (١) ..

« ومن أفظع التغرير بهذا الشعب ، أن يسلَّم جهوده ومنتجاته نظير أوراق لا قيمة لها إلا بالضمان الإنجليزى ، وإن مصر إذا حزمت أمرها ، وأحكمت تصرفاتها ، ستصل ولا شك إلى هذا الاستقلال .. ولقد انفصلنا عن الكتلة الإسترلينية ، وفكرنا فى تأميم البنك الأهلى ، وطالبنا بالديون الكثيرة لنا على الإنجليز ، وكل هذه ونحوها مشروعات تؤمِّن النقد المصرى .. فماذا فعل الله بها ، وماذا أعددنا من العُدَّة لإنقاذها ؟

---

(١) النساء : ٥

* تمصير الشركات :

« كما توجب هذه الأصول الاهتمام الكامل بتمصير الشركات وإحلال رؤوس الأموال الوطنية محل رؤوس الأموال الأجنبية كلما أمكن ذلك وتخليص المرافق العامة - وهى أهم شىء للأمة - من يد غير أبنائها ، فلا يصح بحال أن تكون الأرض والبناء ، والنقل والماء ، والنور والمواصلات الداخلية ، والنقل الخارجى ، حتى الملح والصودا ، فى يد شركات أجنبية تبلغ رؤوس أموالها وأرباحها الملايين من الجنيهات ، لا يصيب الجمهور الوطنى ولا العامل الوطنى منها إلا البؤس والشقاء والحرمان » .

* استغلال منابع الثروة :

« واستغلال منابع الثروة الطبيعية استغلالاً سريعاً منتجاً ، أمر يوجبه الإسلام الذى لفت أنظارنا كتابه إلى آثار رحمة الله فى الوجود ، وما أودع فى الكون من خيرات فى الأرض وفى السماء وأفاض فى أحكام الركاز ، وحث على طلب الخير أينما كان .. فى الماء عندنا ثروات ، وفى الصحراوات ثروات ، وفى كل مكان ثروات لا ينقصها إلا فكر يتجه ، وعزيمة تدفع ، ويد تعمل ، وخذ بعد ذلك من الخير ما تشاء » .

* المشروعات الكبيرة المهملة (خزان أسوان) :

« والعناية بالمشروعات الوطنية الكبرى المهملة التى طال عليها الأمد ، وقعد بها التراخى والكسل ، أو أحبطتها الخصومة الحزبية أو طمرتها المنافع الشخصية ، أو قضت عليها الألاعيب السياسية والرشوة الحرام ، كل هذه يجب أن تتوجه إليها الهمم من جديد : « إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه » .

« كم كنا نربح لو أن مشروع خزان أسوان تحقق فعلاً منذ سنة ١٩٣٧ ، وكم كنا نحتاج ونعرى لو لم يلهم الله « طلعت حرب » - عليه الرضوان - أن يتقدم بمشروعات « المحلة » ! هناك مشروعات كبيرة دُرِست وبُحِثت ، ثم وُضِعَت على

الرف وطال عليها الأمد قبل الحرب ، ولا موجب لهذا الإهمال ، والضرورة قاسية والحاجة ملحة ، والأمر لا يحتمل التأخير .

انفضوا الغبار عن ملفات هذه المشروعات واستذكروها من جديد ونفذوا : ﴿ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١) ..

* التحول الفورى إلى الصناعة :

« والتحول إلى الصناعة فوراً من روح الإسلام الذى يقول نبيه ﷺ : « إن الله يحب المؤمن المحترف » ، « مَن أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له » - والذى أثنى كتابه على داود وسليمان بهذا التقدم الصناعى ، وذكر لنا من دقائق الرقى فيه ما أعجز البَشر ، واستغل قوى الجن والشياطين .. فحرام على الأمة التى تقرأ فى كتابها من الثناء على داود عليه السلام : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ ، وَاعْمَلُوا صَالِحاً ، إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٢) وتقرأ : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّن بَأْسِكُمْ ، فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ ؟ (٣) ثم لا يكون فيها مصنع للسلاح - ثم تقرأ فى كتابها : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ، وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ القِطْرِ ، وَمِنَ الجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ ، وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ * يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ ، اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْراً ﴾ (٤) .. ثم لا يكون فيها مسبك عظيم ، ولا مصنع كامل للأدوات المعدنية - ثم تقرأ : ﴿ وَأَنزَلْنَا الحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ (٥) ثم تهمل ما عندها من هذا المعدن هذا الإهمال ، وهو من أجود الأنواع ويكفى العالَم مائتى عام كما قدَّر الخبراء .. حرام هذا كله » !!

---

(١) التوبة : ١٠٥ (٢) سبأ : ١٠ - ١١ (٣) الأنبياء : ٨٠
(٤) سبأ : ١٢ - ١٣ (٥) الحديد : ٢٥

* نظام المِلْكيات فى مصر :

« توجب علينا روح الإسلام الحنيف ، وقواعده الأساسية فى الاقتصاد القومى أن نعيد النظر فى نظام المِلْكيات فى مصر ، فنختصر المِلْكيات الكبيرة [١] ونعوِّض أصحابها عن حقهم بما هو أجدى عليهم وعلى المجتمع ، ونشجع المِلْكيات الصغيرة ، حتى يشعر الفقراء المعدَمون بأن قد أصبح لهم فى هذا الوطن ما يعنيهم أمره ، ويهمهم شأنه .. وأن توزع أملاك الحكومة حالاً على هؤلاء الصغار كذلك حتى يكبروا » ..

* تنظيم الضرائب وأولها الزكاة :

« وتوجب علينا روح الإسلام فى تشريعه الاقتصادى ، أن نبادر بتنظيم الضرائب الاجتماعية ، وأولها « ضريبة الزكاة » وليس فى الدنيا تشريع فرض الضريبة على رأس المال لا على الربح وحده كالإسلام ، وذلك لحكم جليلة منها : محاربة الكنز وحبس الأموال عن التداول ، وما جُعلت الأموال إلا وسيلة لهذا التداول الذى يستفيد من ورائه كل الذين يقع فى أيديهم هذا المال المتداول ..

« وإنما جعل الإسلام مصارف الزكاة اجتماعية بحتة لتكون سبباً فى جبر النقص والقصور الذى لا تستطيع المشاعر الإنسانية والعواطف الطيبة أن تجبره ، فيطهر بذلك المجتمع ويزكو . وتصفو النفوس وتسمو : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [٢] ..

« فلا بد من العناية بفرض ضرائب اجتماعية على النظام التصاعدى - بحسب الربح - يُعفَى منها الفقراء طبعاً . وتُجبَى من الأغنياء الموسرين ، وتُنفَق فى رفع مستوى المعيشة بكل الوسائل المستطاعة [٣] .. ومن لطائف عمر رضى الله عنه : أنه كان يفرض الضرائب الثقيلة على العنب لأنه فاكهة الأغنياء ،

---

(١) انظر فى تحديد الملكية : الإسلام المفترى عليه ، للغزالى ص ١٩٩ - ٢٣٨ الطبعة الخامسة .

(٢) التوبة : ١٠٣

(٣) انظر فى جواز فرض الضرائب وشروطه : كتابنا « فقه الزكاة » : ٢/١٠٧٢ - ١١٠٥

والضريبة التى لا تُذكر على التمر لأنه طعام الفقراء . فكان أول مَن لاحظ هذا المعنى الاجتماعى - فى الحكام والأمراء - رضى الله عنه » .

* محاربة الربا :

« وتوجب علينا روح الإسلام أن نحارب الربا حالاً ونُحَرِّمه ، ونقضى على كل تعامل على أساسه : « ألا وإن الربا موضوع ، وأول ربا أبدأ به ربا عمى العباس بن عبد المطلب » وصدق رسول الله .

ولقد كان المصلحون يتجنبون أن يقولوا فى الماضى هذا الكلام حتى لا يقال لهم إن ذلك مستحيل وعليه دولاب الاقتصاد العالمى كله ، أما اليوم ... فقد أصبحت هذه الحُجَّة واهية ساقطة لا قيمة لها بعد أن حرَّمت روسيا الربا وجعلته أفظع المنكرات فى دارها [1] ، وحرام أن تسبقنا روسيا الشيوعية إلى هذه المنقبة الإسلامية : فالربا حرام .. حرام .. حرام ، وأولى الناس بتحريمه أمم الإسلام ودول الإسلام » .

* تشجيع الصناعات المنزلية :

« وتوجب علينا روح الإسلام تشجيع الصناعات اليدوية المنزلية . وهذا هو باب الإسعاف السريع لهذه العائلات المنكوبة ، وباب التحول إلى الروح الصناعى والوضع الصناعى ... وأولى ما تفعله هذه الأيدى العاطلة : الغزل والنسيج بالأنوال الصغيرة ، وصناعة الصابون ، وصناعة العطور والمربيات ، وأنواع كثيرة وصنوف كبيرة تستطيع النساء والبنات والأولاد أن يشغلوا الوقت فيها ، فتعود بالربح الوفير ، وتمنعهم بؤس الحاجة وذل السؤال .. وقد رأينا هذا بأعيننا منذ زمن فى فوة غربية ، وبنى عدى بمنفلوط ، وغيرها من بلدان القطر المصرى ، ورأينا فى هذه البلاد الثروة والغنى ويُسر الحال . ولقد كانت وزارة الشئون قد

---

(١) هذا التحريم من الوجهة النظرية فقط ، أما التطبيق فروسيا لا تقرض أية دولة إلا بالربا ، كما أباحت بعض أنواع الربا للمواطنين فى الداخل أيضاً .

فكرت فى هذا المشروع الحيوى ، واستحضرت أصنافاً من المغازل . ولا ندرى ماذا فعل الله بها .. ويوم الحكومة بسنة كما يقولون ، ولكن الأمر لم يعد يحتمل الانتظار » .

* تقليل الكماليات والاكتفاء بالضروريات :

« وإرشاد الشعب إلى التقليل من الكماليات والاكتفاء بالضروريات ، وأن يكون الكبار فى ذلك قدوة للصغار ، فتبطل هذه الحفلات الماجنة ، ويحرم هذا الترف والإسراف الفاسد ، ويظهر الجد بخشونته وعبوسه ووقاره وهيبته على الدور والقصور ، والوجوه والمنتديات ... أمر يحتمه الإسلام الحنيف ، وكل ذلك يحتاج إلى إعداد .

هذه كلها واجبات لا بد أن ننهض بأعبائها حالاً ... فإلى العمل » .

* *

وبعد ...

فها نحن قد رأينا مما تقدم كيف أننا لم نسر على نظام اقتصادى معروف لا نظرياً ولا عملياً ، وأن هذا الغموض والارتجال قد أدّى بنا إلى ضائقة أخذت بمخانق الناس جميعاً .

وليس الشأن أن نرتجل الحلول ، ونواجه الظروف ، بالمخدرات والمسكنات التى يكون لها من رد الفعل ما ينذر بأخطر العواقب .. ولكن المهم فى أن ننظر إلى الأمور نظرة شاملة محيطة وأن نردها إلى أصل ثابت تستند إليه ، وترتكز عليه ، وليس ذلك الأمر إلا « النظام الإسلامى » الشامل الدقيق ، وفيه خير السداد .

لقد أتاح الله لنا من أسباب اليُسر الاقتصادى ، والنجاح المادى ما لم يتحه لغيرنا من الأمم والشعوب ، فهذه الرابطة الوثيقة من اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ بيننا وبين أمم العروبة والإسلام ، وهى بحمد الله أغنى بلاد الله فى

أرضه ، أخصبها تربة ، وأعدلها جواً ، وأكثرها خيرات ، وأثراها بالمواد الأولية وبالخامات من كل شيء .

هذه الرابطة ، تمهد لنا - لو أحسنا الانتفاع بها - سبيل الاكتفاء الذاتى والاستقلال الاقتصادى ، وتنقذنا من هذا التحكم الغربى فى التصدير والاستيراد وما إليهما .

ولا يكلفنا الأمر أكثر من أن نعزم ونقدم ، ونقوّى الصلة ونُحكم الرابطة ، ونوالى البعثات والدراسات ، ونحاول بكل سبيل إنشاء أسطول تجارى ، ونشيع روح الوحدة والتعاون بيننا وبين أبناء الإسلام .

* *

● الترقيع والتغيير الجزئى لا يجدى :

على أن هذه الحلول والمقترحات كلها لا تغنى ما لم تكن مشدودة إلى أصل مكين ، وأساس متين ، ترجع إليه كل التغييرات : أساس عقيدى « أيديولوچى » . وبعبارة أخرى لا بد من « لون » جديد للحياة ، ومن « رسالة » جديدة للأمة ، تؤمن بها وتعيش لها ، وتجاهد من أجلها .

ومن هنا صدّر الأستاذ مقالاته هذه بمقالة هامة تحت عنوان « أى لون نختار » ؟ وضّح بها هذه الحقيقة الكبيرة قال فيها :

« تسود مجتمعنا اليوم « حيرة » وإذا دامت الحيرة فليس وراءها إلا الثورة ، والثورة الهوجاء التى لا غاية لها ، ولا ضابط ولا نظام ولا حدود ، ولا تُعقب إلا الهلاك والدمار والخسارة البالغة ، وبخاصة فى هذا العصر الذى لا يرحم ، والذى تتجارى بأهله الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه ، وفى وطن كمصر تتطلع إليه الأنظار ، وتتقاذفه المطامع فى الداخل والخارج .

« هذا الكلام متفق عليه بين كل مَن يعنيهم أمر هذا الوطن ، وإنك لتسمعه من الزعماء والمفكرين ، كما تسمعه من العامة فى مجالسهم والمجتمعين فى

أنديتهم ، وذوى الأعمال فى أماكن عملهم ، ومن سائق العربة إذا ركبتَ معه ، ومن بائع الخضر إذا تحدثتَ إليه .. وإذا أنكرنا ذلك ، أو تغافلنا عن أثره ، أو استصغرنا نتائجه ، كنا كالنعامة التى تدفن رأسها فى الرمل وتظن أنها بذلك تخدع الصياد .

*

« وفى مثل هذه الحال لا يجدى فى الإنقاذ الترقيع الإدارى ولا الروتين الحكومى ، ولا تسعف الحائرين الدراسات البطيئة فى اللجان المتواكلة . وما يزداد المتبرمون بمثل هذا العلاج الجزئى المادى إلا تبرماً وألماً . ومهما تحاول الحكومة بالإنصاف أو التنسيق . أو الوعود والخطب ، أن تُسكت الأفواه الصارخة أو البطون الجائعة ، أو الأجساد العارية ، فلن تستطيع ذلك ، ولن تصل إليه ، والبرهان ماثل والدليل قائم ، لأن الحيرة والقلق والاضطراب قد مسّت النفوس والقلوب والأذهان ، قبل أن تمس المظاهر والأوضاع ، وحينئذ لن تقنع النفوس ولن تطمئن إلا إلى « رسالة جديدة » ولون من ألوان الحياة جديد ، ترى فيه رمزاً لأمانيها ، وسبيلاً إلى تحقيق مطالبها ، ومتى آمنت النفوس « بالرسالة الجديدة » كفكرة ونظام ، اطمأنت إليها وسكنت ، وحاولت أن تطبقها عملياً على أوضاع الحياة ، وكل تاريخ النهضات والإصلاحات الشاملة يعطينا الدليل على صحة هذا الكلام : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (١) ..

*

ومن هذه الثغرة ، وتطبيقاً لهذا القانون الاجتماعى الذى لا يتخلف ، تأمل المبادىء الجديدة والدعوات الجديدة أن تنفذ إلى مصر ، وتكافح فى سبيل استيلائها على النفوس المصرية والقلوب المصرية أشد الكفاح ، وتسلك إلى ذلك كل سبيل مستطاعة وغير مستطاعة . ومن هنا سمعنا كثيراً من هذه الأصوات يتردد فى الصحف السيّارة وفى المجالس والمنتديات ، فالشيوعية جادة فى فرض تعاليمها على أبناء هذا المجتمع ، والديمقراطية الاستعمارية الهزيلة تحاول من جانبها أن تقاوم هذا التيار ، ويتوسطهم قوم داعون للاشتراكية .

---

(١) الرعد : ١١

ويقف بين هؤلاء جميعاً وبين أمتنا الإسلام العتيد المستقر فى هذه القلوب أربعة عشر قرناً ، المستولى عليها ، المؤثر فيها بجماله وجلاله وسموه وروعته - يأبى على الجميع أن ينزل عن مرتبته أو يتخلى عن هذه القلوب التى آمنت به وجاهدت أكرم الجهاد فى سبيل إعلائه وبقائه ورفعته ، وردت عنه بهذا الجهاد غارات الصليبيين ، وهجمات التتار ، ومكايد الصهيونية : ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) ..

*

ولكن إلى متى هذا الكفاح والتطاحن بين هذه الآراء والأوضاع التى تذرعت بها الألباب والأذهان إلى حد إن كان اليوم صغيراً فهو لن يظل كذلك ؟!

وإلى متى ينظر أهل الرأى فى مصر إلى هذا الصراع فى غفلة وبله وانصراف كأن الأمر لا يعنيهم ، وكأنه يتناول بلداً غير بلدهم وأشخاصاً غير أشخاصهم ؟! لا مناص لنا من أن نختار ، وإذا لم نختر اليوم ونحن راضون ، فنستقبل غداً - بل الغد القريب جداً - ونحن مرغمون ، وإنى أرى الوميض خلال الرماد ، ويوشك أن يكون له ضرام .

*

« لا بد من أن نختار لون الحياة الجديدة التى نحياها - ولم تعد أوضاع الحياة الاجتماعية بكل نواحيها فى مصر صالحة أمام التطور الجديد فى الأخلاق والأفكار وحاجات الناس - والعاقل مَنْ تدبر الأمر قبل وقوعه وأعد له عُدَّته .

« ونحن فى الحقيقة لسنا مخيَّرين ولسنا أحراراً فى الاختيار ، إننا جميعاً آمَنَّا بهذا الإسلام الحنيف ديناً ودولة ، واعتبرنا مصر دولة إسلامية ، بل هى زعيمة دول الإسلام ، وقال دستورنا صراحة فى مادته التاسعة والأربعين بعد المائة : « دين الدولة الرسمى الإسلام ، ولغتها اللغة العربية » .

« وهذا الشعب - شعب وادى النيل كله فى الشمال وفى الجنوب - يدين بهذا الدين الحنيف ، والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم

---

(١) يوسف : ٢١

كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة فى كل تعاليمه وأحكامه ، هذا الذى يقول كتابه : ﴿ لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِى الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (١) والكلام فى هذا المعنى مفروغ منه ، وهذا التاريخ الطويل العريض للصلة الطيبة الكريمة بين أبناء هذا الوطن جميعاً - مسلمين وغير مسلمين - يكفينا مؤنة الإفاضة والإسراف ، فإن من الجميل حقاً أن نسجل لهؤلاء المواطنين الكرام أنهم يقدِّرون هذه المعانى فى كل المناسبات ، ويعتبرون الإسلام معنى من معانى قوميتهم ، وإن لم تكن أحكامه وتعاليمه من عقيدتهم .

« وإذن فلا مناص للحكومة المصرية ، والهيئات المصرية ، والأحزاب المصرية ، من أن تفى بعهدها الشرعى لله ولرسوله - يوم نطقت بالشهادتين ، فالتزمت الإسلام - وبعهدها المدنى الوطنى لهذا الشعب يوم أصدرت الدستور ، ونصّت فيه على أن الدين الرسمى هو الإسلام . وبغير ذلك تكون قد غدرت بعهدها ، وخانت أمانة الله والناس عندها ، وعليها أن تصارح الشعب ليحدد موقفه منها وموقفها منه ، ولا محل اليوم للمداورة والخداع .

*

« وهذا الوفاء سيحمى الوطن مما يهدده من أخطار اجتماعية داهمة ، ويعيد الطمأنينة والسكينة إلى النفوس والقلوب ، لكنه يستلزم حالاً تغيير الاتجاهات والأوضاع كلها والمجاهرة بأن وادى النيل هو حامل رسالة الإسلام ومنفذها ومبلغها فى غير مواربة ولا وهن ، ولا يغنى عن العمل الكلام .

« فهل تصيخ الآذان المغلقة إلى هذا النذير ، فتعود إلى حجر الإسلام قولاً وعملاً وتطبيقاً ؟؟ ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِى أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ (٢) ..

* *

(١) الممتحنة : ٨ (٢) النساء : ٦٥

● الامتحان الأخير لليبرالية العربية :

كانت الليبرالية العربية أغبى من أن تصل إلى آذانها وقلوبها تلك الصيحات والتنبيهات المخلصة الواعية التى رفعتها الحركة الإسلامية إلى كل مسئول ، وكل ذى رأى أو قُدْرة . فقد كان القوم فى سكرتهم يعمهون ، وفى ريبهم يترددون ، وفى « دوامتهم » التقليدية يغوصون ثم يطفون !

ثم كان الامتحان الأخير لليبرالية العربية فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، حين دخلت الجيوش العربية فى ١٥ مايو بعد انسحاب بريطانيا .

وكان نتيجة الامتحان ما أصبح معروفاً لكل عربى وكل مسلم : الهزيمة والفشل ، وضياع « فلسطين » ، وقيام « إسرائيل » ، وتشريد مليون عربى من أبناء فلسطين .

أجل .. تحقق حلم صهيون . وأصبح لليهود دولة ، وقامت « إسرائيل » وفى قبضتها مساحة من الأرض أكثر من كل ما عُرِض على عرب فلسطين من قبل فرفضوه .

لقد تبيّن أن الجنود المحاربين كانوا يقاتلون بأسلحة فاسدة .

وقال أحد القوّاد فى الميدان : إنى لا أخاف من « شرتوك » تل أبيب - وزير خارجيتها حينذاك - بقدر ما أخاف من « شراتيك » القاهرة !

وكان مصير الشباب المؤمنين من المتطوعين الذين ضربوا أروع الأمثال ، وسطروا بدمائهم صحائف المجد لأمتهم . الزج بهم وراء القضبان فى المنافى والمعتقلات .

وكان مصير « الجماعة » التى تبنت قضية فلسطين فى مصر يوم كان الناس عنها غافلين كل الغفلة ، ورفعت شعار « الجهاد فى سبيل اللّه » لتحرير الأرض المقدسة ، وقدّمت صفوة أبنائها للمعركة مع اليهودية الخبيثة - كان مصيرها « الحل » والتنكيل والتعذيب ، والمصادرة ، ليتمّ توقيع هدنة « رودس » وتتمكن إسرائيل من التقاط أنفاسها ، وبناء قوتها ، وتثبيت دعائمها ، بهذه الفرصة الذهبية التى أتاحها لها الحكم المصرى .

واغتيل رئيس الوزارة الذى وقّع الهدنة ، ونُكّل بالجماعة المجاهدة ، وسيق جماعة من صفوة أبنائها إلى ظلمات السجن بتهمة « الاتفاق على قلب نظام الحكم بالقوة » . ثم اغتيل من بعدُ مؤسس هذه الجماعة ومرشدها ، على أيدى رجال الحكومة ، وبسيارة حكومية ، وفى أكبر شارع من شوارع القاهرة ، ليكون هدية للملك فاروق بمناسبة عيد ميلاده (١١ فبراير) .. أى نفس صباح اليوم الذى قُتِل فى مسائه الشهيد « حسن البنا » .

وازدادت سطوة الإرهاب ، واشتدت وطأة الطغيان ، وامتلأت السجون والمعتقلات . ولم يكن من الممكن أن يدوم هذا طويلاً ، فسقطت وزارة الأقلية والارهابية . وبدأ الاستعداد لانتخابات جديدة ، وانتُخِب برلمان جديد ، وشُكّلت حكومة جديدة ، وهبّت رياح الحرية على الوطن المصرى باردة منعشة . ونفّس الناس عن مشاعرهم المكبوتة ، وأفكارهم الحبيسة . ضدّ الظلم والظلام . ضدّ الاستعمار وأعوانه . ضدّ الإقطاع والاحتكار . ضدّ الفساد والطغيان . ضدّ الترف والانحلال . ضدّ القصر وحاشيته . ضدّ المتاجرين بالحكم ، والمتلاعبين بالوطن ، والمستغلين للشعب . ضدّ الذين صنعوا هزيمة سنة ١٩٤٨ . ضدّ الذين تاجروا بالأسلحة الفاسدة . ضدّ كل الأوضاع الجائرة المنحرفة .

وكان للتيار الإسلامى - بألسنته وأقلامه ، وأفراده وشُعبه ومراكزه الممتدة فى جسم الشَعب كالشعيرات الدموية - القدح المعلّى فى إثارة هذه الأفكار والمشاعر ، وفى قيادة الحركة الشعبية ضدّ قوى الظلم والظلام .

وساعد على ذلك جوّ الحرية الذى نعمت به البلاد فى تلك الفترة الذهبية القصيرة التى لم تر مصر مثلها إلى اليوم .

ثم كانت حركة المقاومة للإنجليز فى قناة السويس التى تزعمتها الحركة الإسلامية ، وكان شبابها فى الجامعات والأزهر فى طليعة أبطال الجهاد ، ولم يبخل القَدَر عليهم فاتخذ منهم شهداء ، وضمهم إلى سجل الخالدين ، وبقيت أسماء : عمر شاهين ، وأحمد المنيسى ، وعادل غانم ، وغيرهم تذكرة للذين تنسيهم الأيام . وحُجّة على الذين يجحدون العيان .

ثم كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وإعلان الأحكام العرفية ، ودخول مصر فى عهد من القلقلة والتوجس والاضطراب كان لا بد أن يحدث بعده شىء . تنبأ به « حسن البنا » فيما نقلناه عنه حين قال : « إنى لأرى الوميض خلال الرماد ، ويوشك أن يكون له ضرام » !

كان التيّار الإسلامى هو أقوى التيّارات التى تقود الشعب وتوثر فيه . وكان المتوقع أن يكون هو وارث « الليبرالية » الفاشلة المنهارة ، وكان هذا التيار يمتد يوماً بعد يوم فيكتسب ولاء الألوف إثر الألوف ، بل الملايين بعد الملايين . بوضوحه وبساطته ، وشموله ، وتوازنه ، وسموه ، وقوة تأثيره ، ووجود رصيده فى فِطرة الشعب وأعماقه .

ولكن القُوَى العالمية المتربصة بالإسلام - بأجهزتها الحسّاسة الراصدة لكل حركة إسلامية - كانت متنبهة غير غافلة عن بلد كمصر ، له مركزه الجغرافى والتاريخى والدينى والثقافى فى العالَم العربى والإسلامى ، وله ثقله وتأثيره الذى لا يُجحد . كانت هذه القُوَى الجبارة تخشى - كل الخشية - أن تنجح الحركة الإسلامية فى مصر ، فتضم إلى قوتها الشعبية قوة الدولة وسلطان الحكم . وبذلك تتاح الفرصة لظهور « صلاح الدين » آخر فى مصر ، فتتبخر أحلام اليهود فى القدس وفلسطين ودولة إسرائيل الكبرى ، من الفرات إلى النيل ، كما تحطمت من قبل آمال الصليبيين . فكان لا بد من البحث عن وارث - غير إسلامى - لليبرالية المولّية ..

وانتهت هذه الفترة القلقة المضطربة بقيام الجيش المصرى بالانقلاب العسكرى الذى تم فى صبيحة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ [١] .

وغدت الجريمة التى اتهم بها رجال الحركة الإسلامية من قبل ، ودخلوا من

---

(١) يراجع كوبلاند فى « لعبة الأمم » تعريب مروان خير - نشر دار الفتح - بيروت .

أجلها السجون . وذاقوا ألوان العذاب - جريمة قلب نظام الحكم بالقوة - هى نفسها المأثرة التى يفخر بها رجال الجيش « الأبطال » !

والناس مَن يلق خيراً قائلون له ما يشتهى ، ولأم المخطىء الهَبَلُ

ولا شك أن هذا « الانقلاب » قد صفّق له الشعب ، وأيّدته كل القوى ، وفى مقدمتها الحركة الإسلامية التى لم تسبر غور هؤلاء الضباط الأحرار ، ولم تعرف ماذا يضمرون نحو الإسلام ، وقد غرُّوا الكثيرين بمظهرهم ، وتظاهروا بأنّهم « حملة المصاحف » ، وأنصار اللّه ، وعسكر الإيمان .

كان تأييد الشعب لهذا الانقلاب على أساس أنه سيزيل السُلطة الفاسدة ، ويتيح الفرصة لتعديل الدستور ، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتسلم المدنيون بعدها السُلطة ، ثم يعود الجيش إلى ثكناته مشكوراً ، مجللاً بالثناء . أما أن يتولى العسكر السُلطة إلى الأبد ، فلم يكن هذا فى حسبان أحد ممن أيّدوا الانقلاب .

لم يكن هذا « الانقلاب » فى بدايته يسمى « ثورة » وإنما يسمونه « حركة الجيش المباركة » . بل كان قائد الانقلاب فى ذلك الحين - اللواء محمد نجيب - يحذّر من إطلاق كلمة « ثورة » ويقول : « لا تقولوا : ثورة ، بل نهضة وتطور إلى الإمام » . ولكن بمرور الأيام بدأت تظهر كلمة « ثورة » إلى حيِّز الإعلام ، وعلى أطراف الألسنة والأقلام . وعرف الناس « مجلس الثورة » و« محكمة الثورة » ثم « فلسفة الثورة » .

والذى يبدو من استقراء الأحداث أن قادة هذا الانقلاب - أو هذه الثورة - لم يكونوا يحملون فكرة أو « أيديولوچية » جديدة . إنما كانت عندهم بعض أفكار - من هنا وهناك - عن إصلاح الفساد ، وعن العدالة الاجتماعية ، وتقوية الجيش ، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة ، مما لا يخرج - كثيراً - عن الخط الليبرالى الديمقراطى السابق ، حسبما أُعْلِن فيما بعد عن المبادىء أو الأهداف الستة .

ثم ظهر الاتجاه الاجتماعى للثورة فيما سمى « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » . إلى أن جاءت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، فاتجهت بالثورة ، أو اتجهت بها الثورة ، وجهة « الاشتراكية الثورية » ، التى لم تكن تحلمُ يوماً بمثل هذا الانتصار فى عالمنا العربى ، لولا أن فُرِضت بأسنة الرماح !

لقد بدأت الانقلابات العسكرية فى العالم العربى منذ سنة ١٩٤٩ ، حين قام « حسنى الزعيم » بحركته العسكرية فى سوريا ، وقد ثبت مؤخراً أنه كان بوحى أجنبى إمبريالى [١] - ثم كانت انقلابات الحنّاوى فالشيشكلى .

ولكن الاتجاه الثورى لم يتضح إلا بعد ظهور ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، التى كانت بداية لموسم ثورات أخرى فى عالمنا العربى ، انتهى بقيامها عهد الليبرالية المهترىء ، وانتقل بها الحكم من « الساسة المحترفين » إلى « الضباط المغامرين » وانتقلت البلاد من دوامة « الحزبية » لتدخل فى دوامة « الثورية » .

وبقى قليل من البلدان العربية الليبرالية يعانى مرض الموت ، أو الشيخوخة ، ولكنه يحاول تأخير النهاية بالحقن المقوية ، وهيهات هيهات ، فلكل داء دواء إلا الهرَم !

* *

● فشل الليبرالية فى تركيا :

وكما أثبتت التجربة الليبرالية الغربية الديمقراطية فشلها فى البلاد العربية ، أثبتت فشلها كذلك فى البلاد الإسلامية الأخرى .

وأوضح مثل لهذا الفشل هو تجربة تركيا الحديثة . تركيا « أتاتورك » التى أخذت التجربة الليبرالية الغربية بحذافيرها ، وغاصت فيها إلى أذقانها ، وحاولت أن تخلق من الشعب الشرقى المسلم شعباً غربياً فى كل شىء .

---

(١) لعبة الأمم - المصدر السابق .

لقد اصطدمت هذه المحاولة الجريئة المحمومة بطبيعة الشعب : بعقيدته وشريعته ، بمقدساته ، بمفاهيمه ، بمشاعره ، بأنظمته ، بتراثه ، بتقاليده ، بكل ما يعتز به ويحرص عليه . ولكن قائد هذه التجربة ومَن وراءه لم يبالوا بتحطيم أى شىء فى سبيل غرضهم .

فماذا حققت هذه التجربة من منافع للشعب التركى الباسل ؟ وماذا قدِّمت من ثمرات ؟ وماذا خلفت من آثار ؟

لقد كان الذى تنشده « تركيا » هو « التقدم » هو « التكنولوچيا » هو « العلم » الذى تعمر به أرضها ، وتطوِّر به اقتصادها ، وتسلَّح به جيوشها ، ويخرجها من الضعف إلى القوة ، ومن الاعتماد على الزراعة إلى تطور صناعى يليق بها .

ولكن المؤسف أن هذا كله لم يتحقق برغم الثمن الباهظ الذى دفعه الشعب التركى المسلم ، وبرغم مرور نحو نصف قرن على التجربة الكمالية .

ولقد زرتُ تركيا الشقيقة أكثر من مرة ، فلم أجد آثار نهضة علمية ولا صناعية كما كنتُ أتوقع ، بل وجدتُ آثار الفقر والتخلف بادية للعيان ، ولم أر معالم بارزة يمكن أن يقال : هذه مآثر « التغريب » الليبرالى الكمالى ، إلا صور وتماثيل « الزعيم البطل » فى كل محل وكل مكتب وكل ميدان !! كل ما رأيناه من معالم ومآثر ؟ إنما هو من آثار سلاطين آل عثمان !

ولا غرو أن وجدت مظاهر التذمر والسخط والبلبلة والشكوى من سوء الأحوال ، واختلال الأوضاع فى كل مكان ، وعلى كل لسان .

ولم يكد يشعر الشعب بشىء من البحبحة والحرية الدينية فى عهد المرحوم « عدنان مندريس » . حتى انفجرت الروح الإسلامية فى الشعب التركى ، وبدا أن السنوات السود التى مرَّت به لم تُغيِّر حقيقته ، وظهر نشاط إسلامى فى مجالات عديدة ، ارتعدت له القُوَى المعادية للإسلام ، فكان انقلاب الجيش بقيادة « جمال جورسيل » ومحاكمة « عدنان مندريس » وقتلة ودفنه سراً ،

بحيث لا يعرف الشعب مكان قبره . واليوم تتوزع تركيا اتجاهات ثلاثة : الاتجاه الكمالى ، ويدعمه الاستعمار من الخارج ، وأولياؤه من ضباط الجيش فى الداخل .. والاتجاه اليسارى ، وتدعمه الدول الشيوعية .. والاتجاه الإسلامى ، ولا يدعمه إلا الله وإيمان الشعب .

ولا يدرى إلا الله عاقبة هذا الصراع والانقسام .

* * *